المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الثلاثاء ـ ٢٠١٩/٢/٢٦م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

مفاوضات بين «حماس» وإسرائيل للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى	القدس العربي	٣
الزهار: مصر لم تنفذ ما وعدت به لحل أزمة قطاع غزة.. ولا مصالحة مع من يتعاون مع العدو	أمد للإعلام	٤
ما بين "ارحل" و"اخترناك".. أزمة الانقسام الفلسطيني تزداد عمقا	الأناضول التركية	٥

شؤون عربية:

الأسد في طهران: حلفُنا أولاً	الأخبار اللبنانية	٩
تركيا تصر على «دور قيادي» في المنطقة الآمنة على الحدود مع سورية	الحياة اللندنية	١٠
بريطانيا تحظر "حزب الله" اللبناني وتصنّفه منظمة إرهابية	الجزيرة نت	١١

شؤون إسرائيلية:

هآرتس: تحذيرات من الانفجار في المناطق الفلسطينية	وكالة سما	١٢
أشكنازي: يجب ترسيم الحدود ومواصلة السيطرة على الأغوار	عرب ٤٨	١٣
جنرالات إسرائيليون يشككون بقدرة الجيش على الانتصار في الحروب	عربي ٢١	١٤
دراسة إسرائيلية تحذر من "موجة جديدة من التحولات" في العالم العربي	العربي الجديد	١٦

شؤون دولية:

وسائل إعلام إيرانية: زيارة الأسد لطهران وراء استقالة ظريف	وكالات أنباء	١٨
ظريف: الصراع الحزبي "سم قاتل" لسياسة إيران الخارجية	وكالة رويترز	٢٠
كوشنر عن «صفقة القرن»: ترتكز على ٤ مبادئ وتأثيراتها تطول مصر والأردن ولبنان	الراي الكويتية	٢١

المقالات والدراسات

رسالة إلى من يهمه الأمر... إلى الرئيس وفتح وحماس	هاني المصري	٢٣
"حماس" في "حملة" ارحل	أحمد جميل عزم	٢٦
النظام السياسي الفلسطيني في مخاض التحوّلات الكبرى	نضال عبد العال	٢٨
اصطفاف الأحزاب الإسرائيلية وراء المشروع	أنس عبد الرحمن	٣٣
قضية إنسانية	عبد السلام ناصر	٣٦
نموذج السلام المصري ـ الإسرائيلي: تنسيق أمني وتبعية اقتصادية	أحمد عبد الهادي	٣٨
العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل	عماد أبو عواد	٤١
عودة إلى «خلط الأوراق» في سوريا	محمد السعيد إدريس	٤٩
هل يخسر الأسد من قرار ترمب البقاء في سوريا؟	روبرت فورد	٥٢
مؤتمر ميونخ والوضع الدولي	منير شفيق	٥٤
استراتيجيات القوة وأدوات الصراع	مصعب الجمّال	٥٧

مفاوضات بين «حماس» وإسرائيل للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى

القدس العربي - ٢٠١٩/٢/٢٦

في تصريحات لموقع (سكاي نيوز) البريطاني وصف جاريد كوشنر مستشار وصهر الرئيس الأمريكي، الوضع في قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ ١٢ عاما بـ «السيىء للغاية»، زاعما أن الجميع يريد أن يرى القطاع والضفة موحدين تحت قيادة واحدة. لكنه لم يفصح عن أي نوع من القيادة.

ومتهما قيادة السلطة بالفساد قال: إن «الشعب الفلسطيني يريد حكومة غير فاسدة تدافع عن مصالحه»، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن قادة المنطقة والعالم مهتمون كثيرا بالشعب الفلسطيني.

واعتبر أن الوضع الذي يتم التفاوض بشأنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم يتغير كثيرا خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، ويقصد منذ توقيع اتفاق اوسلو في البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣. وفيما يتعلق بما تسمى «صفقة القرن» التي يتحدثون عنها منذ أكثر منذ عام ونصف عام دون أن ينشروا تفاصيلها، قال كوشنر: «تركيزنا يقوم على مبادئ أساسية في خطة السلام، وهي الحرية والاحترام والأمن».

تزامنت تصريحات كوشنر مع تسريبات نقلها موقع «الخليج اون لاين» عن صفقة لتبادل الأسرى بين حركة حماس وإسرائيل برعاية مصرية ودولية، تفرج حماس بموجبها عن جنديين إسرائيليين او رفاتهما، إضافة إلى إسرائيليين اعتقلتهما حماس لاحقا.

وحسب المعلومات فقد بدأ جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي الشابك» بالتجهيز عمليا للصفقة بتلبية شرط حماس المتمثل بالإفراج عن المحررين في صفقة «شاليط» لعام ٢٠١١، الذين اعيد اعتقالهم، قبل البدء في بحث الصفقة التي تجري بسرية تامة بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي، بوساطة مصرية وأوروبية.

وتحدث نادي الأسير الفلسطيني في الضفة عن التحرك الجديد، وقال إن «الشاباك» عقد خلال الأيام الأخيرة سلسلة لقاءات مع المحررين المعاد اعتقالهم، ومعظمهم من الضفة والقدس. وأوضحت مصادر فلسطينية لـ«الخليج أون لاين» أن جلوس «الشاباك» مع نحو ٣٠ أسيرا محررا/ معتقلا يعد مؤشراً قوياً على وجود تقدم في المفاوضات السرية. ولفتت المصادر إلى أن جلسات المناقشة كانت تدور جميعها حول إمكانية الإفراج القريب عنهم، والأسئلة تركزت على عمل هؤلاء الأسرى خارج السجون، وتوجهاتهم السياسية والمقاومة في حال الإفراج عنهم ضمن أي صفقة مقبلة.

ورفض قيادي في حماس التعقيب على خطوة «الشاباك»، لكنه أكد، في تصريحات لـ«الخليج أونلاين»، أن المشاورات لا تزال مستمرة، وأن هناك جهودا كبيرة تبذل من الوسطاء لإنجازها قريباً. وأشار إلى أن من يسعى لإتمام الصفقة في أسرع وقت ممكن هو الجانب الإسرائيلي، لافتاً إلى أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يحاول سحب هذا الملف لمصلحته ضمن معركته الانتخابية مع خصومه، الذي يعتبر فيها «استعادة الجنود الإسرائيليين من المقاومة الإنجاز الأكبر الذي سيسهل عليه البقاء على كرسي الحكم».

الزهار: مصر لم تنفذ ما وعدت به لحل أزمة قطاع غزة.. ولا مصالحة مع من يتعاون مع العدو

أمد ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

كشف عضو المكتب السياسي في حركة حماس د. محمود الزهار أنَّ جمهورية مصر العربية لم تحقق الوعودات المتعلقة بإحداث اختراق حقيقي في الملفات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة.

وأوضح الزهار في تصريحٍ صحفي أنّ المواطن الفلسطيني في قطاع غزة لم يشعر باختراق حقيقي، ولم يلمس تحقيقاً لما وعدت به مصر –حتى اللحظة– من إحداث اختراق في الملفات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية والاقتصادية، مبينا أنَّ حركته تنتظر من مصر ترجمة عملية على الأرض لما وعدت به مؤخراً.

وقال الزهار في تعقيبه على زيارة هنية التي بدأت في الثاني من الشهر الحالي: عندما يحدث اختراق في أي ملفات يشعر به الناس في غزة، المعابر هي التي ستتحدث عن ذلك الاختراق، لكن حتى الآن لا أعتقد أنه يوجد شيء يرضي الشارع الفلسطيني في غزة، ولا ما يحقق ما وعد به الجانب المصري من أنْ تفتح المعابر وان تكون هناك تجارة والامر الأخير من المؤكد أنه لو تم سيحقق اختراق حقيقي، الحديث يحتاج إلى وقت ونحن بانتظار ترجمة عملية لتلك الوعودات.

في السياق، كشف الزهار عن وجود تطمينات من الجانب المصري تتعلق بالمختطفين الأربعة من "كتائب القسام"، مستدركاً حديثه "نريد أن نرى تلك التطمينات على أرض الواقع".

وأضاف الزهار: سمعنا عن تطمينات بشأن المختطفين الأربعة، ولكن نريد أن نرى تلك التطمينات على ارض الواقع، وفيما يتعلق بملف الحالات الإنسانية (الاحتجاز) فالملف يطرح بشكل قوي لكل من يزور ويلتقي المسؤولين المصريين سواء من قيادة حركة حماس او من نواب المجلس التشريعي.

وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، قال الزهار: للأسف مصطلح المصالحة مصطلح مضلل فلا مصالحة حقيقية بين من يتعاون مع العدو الإسرائيلي وبين من يقاوم الاحتلال، المطلوب تطبيق اتفاق ٢٠١١ الذي وقعته الفصائل في القاهرة، والذي يقوم جوهره على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.

وأوضح أن رئيس السلطة محمود عباس يعطل المصالحة ولا يمكن أن يقبل بخيار الانتخابات لأنه يدرك تماماً أنه سيحقق صفراً كبيراً، متسائلاً "من سينتخب محمود عباس والشارع الفلسطيني كله أنتفض ضده سواء في غزة، أو في الضفة التي تنتفض ضد الاحتلال وعندما ينتفض الشارع الفلسطيني في الضفة والقدس فهو أيضاً ينتفض ضد عباس لأنه حليفهم".

وقال: إن الشارع الفلسطيني قال كلمته في عباس وطالبه بالرحيل.. في الدول والمؤسسات والحكومات المحترمة إذا قالوا لأي شخص ارحل وكان عنده ذرة كرامة يرحل دون نقاش، لكن عباس لن يرحل لأنه موظف عند الاحتلال الإسرائيلي، واعتقد أنه لن يرحل وليته يرحل.

وفيما يتعلق بتفاهمات التهدئة ومماطلة الاحتلال في دفع استحقاقاتها، أوضح أن الاحتلال الإسرائيلي يحاول التملص من تفاهمات التهدئة لمزيد من الضغط على الفلسطينيين في غزة، مشيراً إلى أنَّ المقاومة تراقب عن

كثب مماطلة الاحتلال في تنفيذ تفاهمات التهدئة، لافتاً إلى أن الرد على محاولات الاحتلال وعدم التزامه بتفاهمات التهدئة يكون بزيادة الضغط عليه في هذه المرحلة بشتى الوسائل والخيارات وصولاً لتحقيق الأهداف.

وعن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الناس في غزة، قال: لابد من الصبر لأن ربنا سبحانه وتعالى يقول إن مع العسر يسرا، واعتقد ان سلاح الصبر وإدارة المعركة بالطريقة التي تدار فيها اليوم ستحقق كسراً للحصار وكسراً لأعناق المحاصرين ومن يتعامل معهم.

وفيما يتعلق بانتصار المقدسيين، شدد الزهار على انَّ انتصار المقدسيين يحمل في طياته رسائل جليلة لمن يهمه الأمر، قائلاً "من راهن على أنَّ المقدسيين وأهل الضفة وأهل المدن المحتلة عام ١٩٤٨ يمكن أن يتركوا القدس للنهب والتهويد فهو مخطئ، المراهنة على الثوابت والمقاومة مكسب ومن يراهن على غيرهم في استعادة الحقوق الفلسطينية وعلى وهم المفاوضات مع الاحتلال هم ثلة من الحمقى.

وأضاف: من يراهن على الشارع الفلسطيني الواعي يكسب، ومن يراهن أو يتحايل أو يلعب في مشاعر وثوابت الفلسطينيين سيخسر، وهنا في فلسطين نموذج حي المقاومة من الفائزين وعباس من الخاسرين.

ما بين "ارحل" و"اخترناك".. أزمة الانقسام الفلسطيني تزداد عمقا

الأناضول ـ ٢٠١٩/٢/٢٥

الحملتان تؤثران بشكل كبير على المشهد الفلسطيني أمام المجتمع الدولي وتظهران التمثيل الفلسطيني مجروح وأن الشعب منقسم

ضجّت الساحة الفلسطينية، ومواقع التواصل الاجتماعي، خلال اليومين الماضيين، بأنشطة لحملتين، إحداهما معارضة للرئيس محمود عباس، وتطالب برحيله؛ والأخرى أعلنت دعمها له وتمسكها به زعيما للشعب الفلسطيني.

وانطلقت الحملة المعارضة لعباس في البداية على مواقع التواصل الاجتماعي بكتابة المشاركين فيها منشورات، تهاجم الرئيس الفلسطيني، وتطالب برحيله تحت وسم "ارحل".

وردا على هذه الحملة، أطلق نشطاء، حملة مؤيدة للرئيس عباس، تحت وسم "اخترناك"، ونشروا من خلالها صورا للرئيس أبو مازن وتغريدات مساندة له.

من العالم الافتراضي لأراض الواقع

وخرجت الحملتان من نطاق العالم الافتراضي إلى أرض الواقع، حيث عُلّقت لافتات في شوارع وميادين قطاع غزة، تحمل صورا للرئيس عباس وشعارات تطالب برحيله.

كما خرجت، ظهر أمس الأحد، مسيرات في مدينة غزة طالب المشاركون فيها برحيل الرئيس الفلسطيني، واتهموه أنه "ساهم في حصار القطاع، وبتقويض المؤسسات الفلسطينية مثل المجلس التشريعي، ومنظمة التحرير، وبرفض تنفيذ اتفاقيات المصالحة".

في المقابل، خرجت مسيرات في أنحاء متفرقة من القطاع، مساء السبت، حمل المشاركون فيها الأعلام الفلسطينية وصورا للرئيس عباس، وأعلنوا رفضهم للهجوم الذي يتعرض له.

كما أعرب المتظاهرون عن استعدادهم للدفاع عنه ومساندته بمواجهة المشاريع الإسرائيلية والأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية.

وبحسب شهود عيان، فإن الأجهزة الأمنية في غزة (تديرها حركة حماس) فرقت هذه المسيرات ومنعت أي فعالية مساندة للرئيس عباس.

ولم يتسن الحصول على تعقيب من وزارة الداخلية بالقطاع حول ما ذكره الشهود.

"ارحل"

ويقول محمد شقليه، وهو أحد النشطاء المشاركين في حملة "ارحل":" نحن نطالب برحيل عباس لأنه أنهك قطاع غزة بالعقوبات، حيث قطع رواتب الآلاف من الموظفين والجرحى وعائلات الشهداء والمعتقلين بالسجون الإسرائيلية".

وفي ٧ فبراير/ شباط الجاري، قالت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان (أهلية)، في بيان وصل "الأناضول" نسخة منه، إن الحكومة الفلسطينية قطعت، رواتب أكثر من ٥ آلاف من موظفي السلطة بغزة، يعملون في القطاعين المدني والعسكري، بحجة انتماءاتهم السياسية.

ولم يصدر تصريح رسمي من الحكومة الفلسطينية حول قطع رواتب موظفيها، كما لم يتسن الحصول على تعقيب.

وأضاف شقليه لمراسل وكالة الأناضول:" أبو مازن (الرئيس عباس) قام خلال السنوات الماضية، بتقويض مؤسسات الشرعية الفلسطينية فحلّ المجلس التشريعي، وعطل أي دور إيجابي لمنظمة التحرير لإنهاء الأزمة التي تعيشها القضية الفلسطينية، وهمّش الفصائل الرئيسية على الساحة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي".

ورأى أن "عباس يرفض تنفيذ المصالحة الفلسطينية ويعزز الانفصال بين غزة والضفة بما يتساوق مع (الخطة الأمريكية المُنتظرة) صفقة القرن، ويواصل التنسيق مع إسرائيل ويريد استئناف المفاوضات معها رغم ما ترتكبه من جرائم ضد شعبنا ومقدساته، وهذا سبب كاف للمطالبة برحيله".

"اخترناك"

على الجانب الآخر، قال صالح ساق الله، وهو أحد المشرفين على حملة "اخترناك"، إن "الحملة انطلقت لمساندة الرئيس عباس ضد الهجمة الداخلية والأمريكية والإسرائيلية، ودعما له بمواجهة صفقة القرن ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية".

وأضاف ساق الله، لمراسل وكالة الأناضول:" الحملة لاقت تفاعلا كبيرا والتف حولها أبناء شعبنا بغزة والضفة والقدس والشتات".

وأشار إلى أن المئات من الفلسطينيين خرجوا، مساء السبت، في مسيرات عفوية في شمالي القطاع، وبمدينة رفح (جنوب) والمحافظة الوسطى بغزة، ورفعوا صور الرئيس عباس ورددوا هتافات تعبر عن دعمهم ومناصرتهم له.

وأوضح ساق الله أن الحملة بدأت على مواقع التواصل الاجتماعي وامتدت إلى الشارع بالمسيرات الشعبية، وستتواصل بمزيد من الفعاليات خلال الأيام المقبلة.

موقف "حماس" و"فتح"

ووجدت الحملتان المناهضة والمؤيدة للرئيس عباس، تفاعلا واسعا على مواقع التواصل وعلى الأرض، خاصة من قبل المؤيدين والناشطين في حركتي "حماس" و"فتح".

وقال القيادي في حركة "حماس"، مشير المصري، في تصريحات لقناة "الأقصى" التابعة لحركته، إن "التفاعل الكبير لنشطاء مواقع التواصل مع وسم (ارحل) يعد دليلا واضحا على أن محمود عباس لم يعد له أي بعد وطني وغير مقبول لدى الشارع الفلسطيني".

واعتبر المصري أن "عقوبات محمود عباس ضد غزة، أشد خطراً على الفلسطينيين من الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع".

ويتابع:" ليس أمام عباس إلا الرحيل، وهو رجل بات عدوا للشعب الفلسطيني ويشكل خطرا على القضية الفلسطينية".

من جانبه، أكد المتحدث باسم حركة "فتح" بغزة، عاطف أبو سيف، أن حركته تساند حملة "اخترناك" الداعمة للرئيس عباس.

وقال أبو سيف لمراسل وكالة الأناضول:" حملة اخترناك قام بها نشطاء من الشباب والشابات ولاقت تفاعلا كبيرا عبر عن مدى التفاف شعبنا حول الرئيس عباس".

وأضاف: "الحملة جاءت ردا على محاولات المساس بالقضية الفلسطينية سواء من إسرائيل أو الإدارة الأمريكية أو من بعض الجهات الداخلية المشبوهة".

وشدد على أن المساس بالرئيس الفلسطيني في هذه المرحلة، يأتي في إطار التساوق مع الهجمة الإسرائيلية والأمريكية عليه لرفضه لتنفيذ "صفقة القرن".

وقال أبو سيف:" الشعب الفلسطيني من خلال حملة اخترناك، يريد أن يوصل رسالة واضحة لحماس بضرورة العودة إلى حضن الشرعية الفلسطينية وتطبيق اتفاقيات المصالحة والذهاب إلى انتخابات حرة تحدد من سيقود شعبنا بالمرحلة المقبلة".

رفض فصائلي

وفي إطار الملف ذاته، أعلنت فصائل فلسطينية رفضها المشاركة في فعاليات الحملة المعارضة لعباس، وأكدت محاولاتها وقف هذه الحملة.

وفي بيان لها اطلعت عليه وكالة الأناضول، قالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:" نرفض الحملة الداعية لرحيل عباس ونرى أنها تضر بالعلاقات الوطنية وتعمق الانقسام بدلا من استعادة الوحدة الداخلية للتصدي لصفقة القرن".

من جانبها، ذكرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنها بذلت جهودا كبيرة للحيلولة دون الإقدام على إجراءات وخطوات من شأنها تصعيد حالة الانقسام الداخلي.

وشددت الجبهة، في بيان لها وصل الأناضول نسخة منه، على رفضها للتعاطي مع الحملة الداعية لرحيل عباس، معتبرة أن الأولوية يجب أن تكون العمل على توفير البيئة الصحية لإنهاء الانقسام وبناء وحدة وطنية حقيقية.

في السياق، نفت حركة "الجهاد الإسلامي" مشاركتها بالحملة والتجمعات الشعبية في قطاع غزة المناهضة للرئيس عباس.

وقالت الحركة، في بيان لها: "لم يصدر عن الحركة أي بيان بخصوص الحراك الشعبي بغزة، كما لم يتم بحث هذا الحراك من قبل التنظيمات الفلسطينية، وهو تحرك شعبي غير مرتبط بالفصائل".

الحملتان تعززان الانقسام

وفي تعليقه على ما تشهده الساحة الفلسطينية، قال الكاتب السياسي الفلسطيني، طلال عوكل، إن "السبب الحقيقي وراء انطلاق الحملتين هو انغلاق إمكانية تحقيق المصالحة الفلسطينية وازدياد حدة حالة التوتر بين طرفي الانقسام (حماس وفتح) ووصلها إلى مستويات عميقة ويبدو أنه من الصعب الخروج منها".

وأضاف عوكل لمراسل وكالة الأناضول:" الحملتان تؤثران بشكل كبير على المشهد الفلسطيني أمام المجتمع الدولي فهما تظهران التمثيل الفلسطيني مجروح وأن الشعب منقسم".

وتابع:" الحملتان ستؤديان إلى مزيد من التدهور في الحالة الفلسطينية وستضعفان الفلسطينيين في مقابل نجاحات تحققها إسرائيل".

ورأى أن مثل هذه الحملات، تعطي مبررات لدول عربية وغير عربية لتواصل عمليات تطبيعها مع إسرائيل تحت ذريعة الانقسام الفلسطيني وعدم وجود تمثيل فلسطيني موحد.

وشدد عوكل على ضرورة أن يتوقف "خطاب الكراهية والانقسام والتصعيد بين حركتي حماس وفتح، وأن يتوجه الجميع لانتخابات تنهي الأزمة القائمة".

وقال:" التناقض في السياسات إيجابي، ولكن في حالتنا الفلسطينية يجب أن نبحث عن مخرج لهذا التناقض لا أن نعززه، حتى لا نعطي ذرائع ومبررات لإسرائيل وللمجتمع الدولي تضر بالقضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني".

ويسود الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس منذ عام ٢٠٠٧، ولم تفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهائه.

وآخر اتفاق للمصالحة وقعته حماس وفتح كان بالقاهرة في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، لكنه لم يطبق بشكل كامل، بسبب نشوب خلافات كبيرة حول عدة قضايا، منها: تمكين الحكومة، وملف موظفي غزة الذين عينتهم حماس أثناء فترة حكمها للقطاع.

الأسد في طهران: حلفُنا أولاً

الأخبار ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

بعد أسابيع قليلة على توقيع سوريا وإيران «مذكرات تفاهم استراتيجية» تصوغ مسار العلاقة الاقتصادية المستقبلية بين البلدين، وصل الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى طهران أمس، في زيارة (غير معلنة مسبقاً) تضمّنت لقاءين منفصلين مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، إلى جانب عدد من مستشاريه ومعاونيه، ومع الرئيس حسن روحاني، فيما شهد اللقاءان حضوراً لافتاً لقائد «فيلق القدس»، قاسم سليماني.

هذه الزيارة، الأولى للأسد التي يقوم بها لإيران منذ عام ٢٠١٠، جاءت في توقيت حسّاس تحضر فيه تحديات إقليمية ودولية متشابكة، وتبرز فيه علاقة طهران ودمشق عنصراً مهماً في جميع تلك التحديات. وفي إطارها العام، وضمن سياق التصريحات التي رشحت عنها، تُرسخ الزيارة مفهوم «العلاقات الاستراتيجية» التي تجمع الطرفين، غير المبنية على توافقات مرحلية. كذلك، تدلّ طبيعتها غير الرسمية، وتخطيها قواعد البروتوكول، على ماهية الحلف القائم بينهما.

ولعلّ أبرز ما تطرّقت إليه الزيارة، في إطار التعاون الاستراتيجي، الموقف المشترك الرافض للمشاريع الأميركية المتجددة في سوريا. وهو تحدٍّ ينخرط فيه الطرفان على كل المستويات، الميدانية منها والسياسية. فخلال استقباله الأسد، رأى خامنئي أن «مفتاح النصر في سوريا، وهزيمة الولايات المتحدة الأميركية ومرتزقتها في الإقليم، هو الرئيس السوري وعزيمة الشعب ومقاومته»، مضيفاً أن «هوية المقاومة وقوتها تعتمدان على التحالف الاستراتيجي لسوريا وإيران، الذي من شأنه إفشال تنفيذ خطط الأعداء». وأكد أن «المنطقة العازلة» المقترحة في شمال شرق سوريا «واحدة من المؤامرات الأميركية الخطيرة التي يجب رفضها ومقاومتها بشدة»، إلى جانب خطط الولايات المتحدة لتثبيت «وجود مؤثر» على الحدود السورية ـ العراقية. ويأتي هذا الموقف الداعي إلى «مقاومة ومعارضة» مشتركة لمشاريع واشنطن في الشرق السوري، في وقت يشير فيه كلّ من تراجع واشنطن عن قرار «الانسحاب الكامل» من سوريا، وتعزيز قواعدها العسكرية في غرب العراق، إلى رجحان مقاربة الجناح الأميركي المعوّل على مواجهة إيران ومحاولة تحجيم نفوذها. وسيكون لتمتين التعاون السوري ـ الإيراني الدور الرئيس في التصدي لتحديات تلك المرحلة. وكان لافتاً، في سياق الضغوطات الدولية على طهران وإعادة التفاوض حول «الاتفاق النووي»، أن الدول الأوروبية أصرّت خلال نقاش الانسحاب الأميركي من سوريا، على أن الفراغ هناك سيسمح بتعزيز النفوذ الإيراني.

ولا ينفصل أي جهد أميركي في هذا السياق عن النشاط الإسرائيلي على مدى السنوات الفائتة، ولا سيما الاعتداءات المباشرة على الأراضي السورية. واللافت أن زيارة الأسد أتت قبل يومين فقط من لقاء (مؤجّل سابقاً) بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وهو لقاءٌ أكد الأخير أن ملف «الوجود الإيراني» في سوريا سيكون على رأس أجندته. وأتت هذه الزيارة لتعزّز ما قاله الطرفان السوري والإيراني غير مرة من أن الضغوطات الإسرائيلية لا يمكنها كسر التحالف القائم على أسس شرعية وعلى «عمق استراتيجي».

كذلك، حملت الإشارة اللافتة في اللقاء إلى «مرتزقة أميركا في الإقليم» بعداً مهماً، بالنظر إلى الظروف الإقليمية المحيطة بسوريا. فقد حاولت بعض الدول العربية الباحثة عن عودة العلاقات مع دمشق تسويق تلك العودة باعتبارها «محاولة عربية لانتشال سوريا من الحضن الإيراني»، مراهِنة على «حاجة دمشق إلى كسر العزلة السياسية». وأتت هذه الزيارة لتؤكد أن الجانب السوري ليس في وارد تقديم «تنازلات» بهدف إعادة تنشيط علاقات سياسية مع المحيط العربي، ولا سيما في ما يخصّ تحالفاته مع الدول الصديقة مثل إيران. وتشير إلى أن الضغوطات الأميركية على الدول العربية لإبطاء الانفتاح على سوريا سيقابل بتعزيز التعاون السوري ـ الإيراني.

وإلى جانب التحديات الإقليمية والدولية المشتركة، تؤدي إيران دوراً رئيساً في رعاية مسار «الحل السياسي» وفق صيغة «أستانا/ سوتشي»، وهي معنية بشكل رئيس بنقاش مصير إدلب ومحيطها ضمن إطار التعاون مع تركيا وروسيا. وفي هذا السياق، أكد الجانبان السوري والإيراني أهمية استمرار «التعاون للقضاء على الإرهاب نهائياً». ووضع روحاني، الأسد، في صورة لقاء سوتشي الأخير، وتوافقا على أن أي خطوة مقبلة في هذا الإطار يجب أن «تحفظ وحدة الأراضي السورية واستقلالها وسيادتها».

تركيا تصر على «دور قيادي» في المنطقة الآمنة على الحدود مع سورية

الحياة ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

رداً على عرض موسكو نشر عناصر من الشرطة العسكرية الروسية في «المنطقة العازلة» على الحدود بين سورية وتركيا، شددت أنقرة على أن يكون لها الدور القيادي في المنطقة الآمنة، لكنها أكدت أنها ستواصل العمل على الأجهزة الأمنية والعسكرية في روسيا للوصول إلى تفاهمات مشتركة.

ومع تأكيد العراق تسلّم ٢٨٠ من مقاتلي «داعش» من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) تضاربت الأنباء حول وجود مقاتلين أجانب ضمن الدفعتين اللتين تسلمهما العراق، وجدد الأكراد دعوة المجتمع الدولي للمساعدة في توفير الأدوية والمستلزمات الضرورية لعشرات آلاف المدنيين النازحين من آخر جيوب «داعش» شرق الفرات، وأعلنوا أن المعركة لاجتثاث التنظيم الإرهابي لن تبدأ قبل إنهاء عملية إخراج المدنيين من آخر نصف كيلومتر مربع يتحصن فيه مقاتلو «داعش». وفي تعليق لوكالة «نوفوستي» الروسية على عرض نظيره الروسي سيرغي

لافروف إمكانية نشر قوات شرطة عسكرية روسية في «المنطقة العازلة» على الحدود التركية – السورية، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو: «إن المنطقة الآمنة خلف حدودنا مباشرة، لذا يجب أن تقود تركيا هذه العملية»، مستدركاً: «نعمل دائماً مع روسيا وسنواصل العمل، بما في ذلك مع الأمن والجيش الروسيين».

وأوضح جاويش أوغلو أن تركيا تعمل على إنشاء منطقة آمنة «لم تحدد مساحتها بعد، نحن نعمل مع روسيا والولايات المتحدة والشركاء بصيغة آستانة»، كاشفاً أن فرقاً فنية روسية وتركية التقت مرات لبحث هذا الموضوع، معرباً عن تقديره بأن روسيا «تتفهم مخاوف تركيا الأمنية، ونحن مستمرون في العمل».

وكان الرئيس المشترك لمجلس سورية الديمقراطية (مسد) رياض درار رفض المقترح الروسي وقال إنه متأخر، وشدد في اتصال مع «الحياة» على أن «قوات حفظ سلام دولية هي الأفضل للمنطقة، ولا تحتاج إلى العودة إلى شيء اسمه المنطقة العازلة، فهي يمكن أن تنتشر على الحدود لتأمين عدم التدخل من أي طرف (تركيا وقسد)».

ومع تأكيده أن «التصعيد التركي كان هدفه دائماً دفع مجلس سورية الديمقراطية إلى الارتماء في حضن النظام عبر التنسيق بين روسيا وتركيا وإيران»، بيّن درار أن «المجلس يرغب في استمرار التفاوض»، معرباً عن ثقته بأنه «يمكن الوصول إلى تسوية وفق مبدأ اللامركزية للمناطق السورية في حال كان النظام جاداً، وهو يمكن أن يفتح على تأمين مناطق شرق الفرات، ويكون بداية للحل السياسي في سورية».

وفيما أكد الجيش العراقي في بيان تسلمه ٢٨٠ محتجزاً من مسلحي «داعش» من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) ذات الغالبية الكردية والمدعومة أميركياً، موضحاً أنه تسلم ١٣٠ مقاتلاً سابقاً يوم الأحد إضافة إلى ١٥٠ يوم الخميس، نفى بيان الجيش تسلّم أي مقاتل أجنبي، ونقلت وكالة «رويترز» عن مصدر عسكري يقود قوات الجيش قرب الحدود السورية وقريب من عملية التسليم، قوله إن بين المجموعة التي تضم ٢٨٠ فرداً نحو ١٤ فرنسياً وستة عرب لم تحدد جنسيتهم. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر حكومي عراقي تسلّم العراق المقاتلين الفرنسيين، من دون أن يؤكد ما إذا كان هؤلاء سيحاكمون في العراق أو سيعادون إلى بلدهم الأصلي. ميدانياً، توقّع مدير المكتب الإعلامي لـ «قسد» مصطفى بالي «خروج عدد كبير من المدنيين أمس من الجيب المحاصر داخل بلدة الباغوز»، الذي تبلغ مساحته نحو نصف كيلومتر مربع، آملاً بأن تكون «الدفعة الأخيرة». ووفق بالي، فإن «نحو خمسة آلاف شخص لا يزالون في الداخل»، استناداً إلى معلومات جمعتها من الذين تمّ إجلاؤهم أخيراً. ومعلوم أن نحو خمسة آلاف شخص خرجوا على دفعتين الأربعاء والجمعة من الباغوز.

بريطانيا تحظر "حزب الله" اللبناني وتصنّفه منظمة إرهابية

الجزيرة نت ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

أعلنت الحكومة البريطانية اليوم الاثنين حظر حزب الله اللبناني في بريطانيا بشكل تام ووصفته بـ"المنظمة الإرهابية"، وسيسري تطبيق هذا الحظر ابتداء من يوم الجمعة.

وحظرت لندن بالفعل وحدة الأمن الخارجي للحزب وجناحه العسكري في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ على الترتيب، لكنها تريد الآن حظر جناحه السياسي أيضا.

وقال وزير الداخلية ساجد جاويد في بيان "حزب الله مستمر في محاولاته لزعزعة استقرار الوضع الهش في الشرق الأوسط، ولم نعد قادرين على التفرقة بين جناحه العسكري المحظور بالفعل وبين الحزب السياسي، لذلك اتخذت قرار حظر المجموعة بأكملها".

كما ذكرت الحكومة البريطانية في توضيح لقرارها، أن حزب الله يواصل حشد الأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي، في حين تسبب دعمه للرئيس السوري بشار الأسد في إطالة أمد "الصراع والقمع الوحشي والعنيف من جانب النظام للشعب السوري".

وسيبدأ تطبيق الحظر الجمعة إذا وافق عليه البرلمان، وهو مجرد إجراء شكلي، وقد تصل عقوبة الانتماء لحزب الله أو الترويج له إلى السجن عشر سنوات.

وتصنف إسرائيل والولايات المتحدة حزب الله منظمة إرهابية، لكن الاتحاد الأوروبي يصنف جناحه العسكري فقط منظمة إرهابية.

كما ستحظر لندن "أنصار الإسلام" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" التابعة لتنظيم القاعدة.

وتم حظر ٧٤ منظمة في بريطانيا بموجب قانون مكافحة الإرهاب، إضافة إلى ١٤ مجموعة مرتبطة بأيرلندا الشمالية.

وفي ٢٠١٧، وصفت دول عربية عدة، خصوصا دول الخليج، الحزب بـ"الإرهابي".

هآرتس: تحذيرات من الانفجار في المناطق الفلسطينية

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

كتب محلل الشؤون العربية، في صحيفة "هآرتس" العبرية، "جاك خوري"، صباح اليوم الثلاثاء، أن مصادر فلسطينية رفيعة، حذرت إسرائيل من تداعيات استقطاع أموال الضرائب، ووقف دفع رواتب الأسرى والشهداء بالضفة الغربية.

وذكر المحلل، أن هذه المصادر، أكدت لإسرائيل بالأمس، أن استقطاع أموال الضرائب ووقف دفع رواتب الأسرى والشهداء، ستجعل الضفة الغربية، بمثابة طنجرة ضغط، قابلة للانفجار في أي لحظة.

ونقل المحلل خوري، عن هذه المصادر قولها: "إن زيادة التوتر بين قطاع غزة والضفة الغربية، على خلفية قطاع الرواتب، سيؤدي الى التصعيد قريبا، وإسرائيل قدارة على وقف ذلك".

وأضاف المحلل، أن مصادر بحماس والسلطة أكدوا أن الحل لهذه الأزمة بيد الحكومة الإسرائيلية، لكن هذه الحكومة تعمل على زيادة الضغط على الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وبحسب المحلل خوري، حذر نادي الأسير الفلسطيني، من أن يؤدي قطع رواتب الأسرى والشهداء، الى حالة من التوتر في المناطق الفلسطينية، خصوصا وأن ذلك يتزامن من استمرار مصلحة السجون الإسرائيلية بقمع الأسرى الأمنيين بالسجون الإسرائيلية، والأحداث بالمسجد الأقصى.

ووفقا للمحلل، تتابع قيادة حماس عن كثب هذه التطورات على الساحة الفلسطينية، مشيراً الى أن مصادر رفيعة بالحركة، أكدت بأن حماس ليست معنية بالتصعيد، لكن الضغط الإسرائيلي المتواصل على الفلسطينيين بشكل عام وغزة بشل خاص، سيقود الطرفين الى دائرة الخطر.

أشكنازي: يجب ترسيم الحدود ومواصلة السيطرة على الأغوار

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/٢٦

قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، والمرشح الرابع في قائمة "كاحول لافان" (تحالف "يش عتيد" و"مناعة لإسرائيل")، غابي أشكنازي، الإثنين، إنه يجب وضع حدود لإسرائيل، مع التأكيد على استمرار سيطرة الاحتلال على غور الأردن.

وقال أشكنازي "يجب أن نسعى إلى تحديد الحدود، وخاصة في الوضع الذي لا يتجند فيه للجيش إلا نصف الجمهور"، الأمر الذي اعتبره "وضعا خطيرا".

وفي اجتماع مغلق لحزبي "مناعة لإسرائيل" و"تيليم" الذي يقوده وزير الأمن الأسبق، موشي يعالون، وبدون مشاركة ناشطي "يش عتيد"، امتنع أشكنازي عن التطرق إلى "قضية الدولتين". وقال "يسألونني كل الوقت ما إذا كنت إلى جانب دولة واحدة أو دولتين، وأنا أرد دائما: أنا مع دولة إسرائيل".

وتأتي تصريحات أشكنازي بشأن الحدود على خلفية تصريحات مستشار وصهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، في مقابلة مع "سكاي نيوز"، والتي قال فيها إن خطة السلام الأميركية (صفقة القرن) تتركز في ترسيم الحدود.

وبحسب كوشنر فإن "الخطة تقترح على الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر مما اقترحوا، وسيتوجب عليهم تقديم تنازلات"، مضيفا أن واشنطن مصممة على الوصول إلى "خطة مفصلة من أجل وضع خلافات الماضي جانبا، والنظر إلى مستقبل مزدهر"، على حد تعبيره.

وادعى أنه "تم استغلال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على مدى سنوات بهدف التحريض على التطرف، حيث أن معارضة إسرائيل وحدت المنطقة لسنوات، أما اليوم فإن الوضع مختلف، فنحن نرى أن إيران تشكل التهديد الأكبر على المنطقة، ودعمها للإرهاب أدى إلى زيادة أعداد اللاجئين، وتقليص الفرص الاقتصادية".

وتابع أن يوجد فصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم، وأن واشنطن تريد أن ترى الفلسطينيين موحدين تحت قيادة واحدة، وهم يريدون حكومة غير فاسدة تكترث لمصالحهم، على حد قوله.

وعقب الوزير ورئيس "اليمين الجديد"، نفتالي بينيت، على ذلك بالقول إن "هناك خطرا واضحا أمام أعيننا، وهو إقامة دولة فلسطينية"، مضيفا أن "السؤال في الانتخابات القريبة هو: اليمين أو فلسطين".

وتابع أن "تصريحات كوشنر تثبت ما كنا نعرفه. وبعد الانتخابات سيدفع الأميركيون باتجاه حكومة نتنياهو – لبيد – غانتس بما يتيح إقامة دولة فلسطينية على شارع ٦، وتقسيم القدس، وسوف يضطر نتنياهو للتماشي مع ذلك".

وبحسبه، فإن نتنياهو والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، متفقان بينهما على توقيت الخطة، وهو بعد الانتخابات. وادعى أن هناك طريقة واحدة لمنع ذلك، وهي "حزب يمين جديد قوي يقدم توصية بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة، ويمارس ضغوطا مضادة لوقف (إقامة) دولة فلسطين".

ورد الليكود على تصريحات بينيت بالقول إنه عمل مع أييليت شاكيد لإقامة "اليمين الجديد"، بداعي سحب أصوات من يائير لبيد وبيني غانتس لزيادة قوة اليمين، ولكنهما يوجهان التهم لليكود بهدف سحب أصوات منه، الأمر الذي سيؤدي إلى صعود "حكومة يسار".

وأضاف الليكود أن "نتنياهو حافظ على أرض إسرائيل، وعلى دولة إسرائيل في وجه إدارة باراك أوباما المعادية، وسيواصل ذلك مقابل إدارة ترامب الداعمة (لإسرائيل)".

جنرالات إسرائيليون يشككون بقدرة الجيش على الانتصار في الحروب

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

رد جنرالات إسرائيليون على طلب رئيس الأركان، أفيف كوخافي، يوم أمس من قادة الجيش، إعداد خطة للانتصار في الحروب القادمة في الشمال والجنوب، وإعداده لورشة عمل الشهر القادم بمشاركة طواقم من هيئة الأركان، وكافة قادة الألوية والفرق، وضباط من رتبة عميد فما فوق؛ بهدف تقديم خطة سنوية، لتحقيق انتصار واضح للجيش على كافة الجبهات في حال اندلاع الحرب.

الجنرال يهودا فاغمان، المنظر العسكري الإسرائيلي الشهير، قال إن "الجيش الإسرائيلي لديه مشكلة بتحقيق فرضية الانتصار؛ لأن مسألة عدم تحقيق الجيش للانتصار المطلوب فكرة لم يعهدها في السابق".

وأضاف في مقابلة مع صحيفة معاريف، ترجمتها "عربي٢١"، أن "حرب غزة الأخيرة الجرف الصامد ٢٠١٤ يمكن مقارنتها بعمليات سابقة تحولت إلى انتصار كاسح، ليس بتغيير الأدوات القتالية، بل بتغيير الثقافة التنظيمية داخل الجيش، هناك أمور لا تتغير ولن تتغير، لأنها من طبيعة الحرب والمقاتلين، لكن المعارك العسكرية التي تحصل مع الجيوش النظامية تختلف عن تلك التي تحدث داخل المناطق السكنية المدنية".

وأشار إلى أن "كوخافي أثبت في السابق أن الجيش بإمكانه إخضاع المنظمات الفلسطينية داخل المناطق السكنية، كما حصل في عملية السور الواقي في الضفة الغربية ٢٠٠٢، وبالتالي فإن عدم القدرة على تحقيق الانتصار أمام الفلسطينيين فكرة جديدة على الجيش".

وأوضح أنه "منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع مصر وسوريا لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق انتصار جارف، داخل إسرائيل وخارجها، وآخر جولة عسكرية برية خاضها الجيش الإسرائيلي بصورة كبيرة كانت خلال حرب لبنان الأولى ١٩٨٢، لكن اليوم الكل يدرك في إسرائيل أن هناك خشية جدية من تفعيل سلاح المشاة في أي حرب قادمة".

وتساءل الجنرال: "هل تحول سلاح المشاة الذي كان عصب الجيش الإسرائيلي طوال خمسة عقود مساعدا لسلاح الطيران؟ أو أن طرق القتال تغيرت؟ أم أننا لا نريد المخاطرة بحياة جنودنا والجبهة الداخلية المدنية؟".

وأكد أنه "في بدايات حرب لبنان الأولى شن الجيش حربه لوقف إطلاق قذائف الكاتيوشا على الجليل شمال إسرائيل، وقد فعل ذلك خلال ٤٨ ساعة، وفي عملية السور الواقي بالضفة الغربية عام ٢٠٠٢ نجحنا في دخول مخيمات اللاجئين، ووقف العمليات التفجيرية التي تخرج منها، وتشهدها المدن الإسرائيلية".

وختم بالقول إن "مهمة كوخافي الجديدة أن يعيد سيرة وزير الحرب الأسبق موشيه ديان، بحيث يحقق الانتصار في أي حرب يخوضها، وفي حال لم ينجح بذلك، فإنه لا يملك الجواب الكافي أمام العدو الخارجي، سواء الفلسطيني أو غيره، وهذا رد ينبغي للإسرائيليين ألّا يقبلوا به".

الجنرال أمتسيا خان، قائد فرقة "شاكيد" في الجيش الإسرائيلي، قال إن "الجيش الإسرائيلي نسي كيف يحقق الانتصارات، لأن الجنرالات الحاليين أخذوا الدولة نحو مزيد من الإخفاقات والعمليات الفاشلة في كل الحروب التي خاضها الجيش؛ لأنه لم يتحقق في نهايتها الحسم المطلوب، فقط هناك ردود فعل ليس أكثر".

وأضاف في مقابلة مع موقع القناة السابعة التابع للمستوطنين، وترجمتها "عربي٢١"، أنه "منذ حرب سلامة الجليل في لبنان ١٩٨٢ لم يحقق الجيش الإسرائيلي أي انتصار حاسم في ساحات المعارك، وفي الحالات القليلة تحقق التعادل مع الأعداء، وبذلك لم يحقق الجيش أي انتصار حاسم منذ تلك الحرب، وبعدها بدأت تظهر عليه حالة من الضعف، والاحتماء خلف المستوى السياسي".

وأشار إلى أن "مظاهر التراجع في الجيش الإسرائيلي جعلتنا نفقد مع مرور الوقت الكنوز الإستراتيجية التي تحصلت لدينا منذ الحرب الأولى ١٩٤٨، بدليل أن الجنرال موشيه يعلون وزير الحرب السابق تحدث بكلام غير مسؤول خلال حرب لبنان الثانية في ٢٠٠٦، حين أعلن أن الجيش ينوي إبقاء صواريخ حزب الله في مستودعاته حتى تصدأ".

وأوضح أنه "في حروب غزة الثلاثة: الرصاص المصبوب ٢٠٠٨، عمود السحاب ٢٠١٢، الجرف الصامد ٢٠١٤، رأينا حالة من عدم الجاهزية واستخلاص الدروس والعبر، حين شن جنرالات الجيش، خاصة غابي أشكنازي وبيني غانتس، تلك الحروب دون أهداف واضحة، ولا تخطيط جدي".

وختم بالقول إن "حروب غزة استغرقت أياما وأسابيع طويلة دون تحقيق أي إنجاز، ولم يعد سرا أننا منذ اندلاع حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ بقيادة الجنرالين أريئيل شارون ورفائيل إيتان دأبت إسرائيل على تلقي الضربة تلو الأخرى دون انتصار، وفي أحسن الأحوال حققت التعادل مع العدو".

دراسة إسرائيلية تحذر من "موجة جديدة من التحولات" في العالم العربي

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢٥

حذر أحد أهم مراكز الفكر الإسرائيلية من "موجة جديدة من التحولات" في العالم العربي، على اعتبار أنّ المشاكل التي أفضت إلى تفجّر الثورات العربية عام ٢٠١١ لا تزال قائمة، داعياً صناع القرار في تل أبيب إلى الاستعداد لذلك عبر تبني استراتيجيات قادرة على مواجهة "المخاطر" المحدقة.

وحثّت الدراسة الصادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي، اليوم الإثنين، حكومة تل أبيب، على تبنّي استراتيجية "تقوم على توخّي الحذر عند تصميم العلاقات مع نظم الحكم في المنطقة"، وفي الوقت ذاته "استغلال الفرص التي يمنحها الواقع القائم".

ووفق الدراسة، فإنّ "الافتراض الرئيس الذي يجب أن يحكم توجهات صنّاع القرار في تل أبيب، يتمثّل في أنّ النظام الإقليمي الذي تشكّل في أعقاب تفجر الثورات العربية عام ٢٠١١ لم يستقر"، وأنّ احتمالات حدوث تحوّلات يمكن أن تغير بنى وتوجهات هذا النظام، "لا تزال قائمة".

وحذرت الدراسة، التي أعدّها كل من: الجنرال إيتي بارون القائد الأسبق للواء الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والباحثتين سارة فوير وإيتي حمنتيس، صنّاع القرار في تل أبيب، من أنّ "الطابع غير المستقر للواقع في العالم العربي، يحتّم على إسرائيل توخّي أقصى درجات الحذر عند التوصّل لاتفاقات مع النظم التي تحكم دول المنطقة، أو عقد تحالفات وشراكات معها، على اعتبار أنّ الواقع الحالي يمكن أن يتغير".

واستدرك معدو الدراسة مشددين على أنّ "توخّي الحذر لا يعني عدم استغلال الواقع الحالي، وطابع العلاقة مع النظم القائمة، وتوظيفها في مواجهة التحديات التي تعترض إسرائيل".

ورأى معدو الدراسة أنّه "يتوجّب على صناع القرار في إسرائيل أن يعتمدوا خططاً وسياسات مرنة وقصيرة الأمد في التعاطي مع العالم العربي، وضمن ذلك الحرص على استخدام القوة العسكرية بشكل محدود ضد مخاطر بعينها"، إلى جانب "محاولة الدفع نحو ترتيبات قصيرة المدى حتى مع أعداء".

وبحسب الدراسة، فإنّ بناء تصوّر إزاء مستقبل التحولات في العالم العربي، "يكتسب أهمية هائلة بالنسبة لإسرائيل"، لأنّ صناع القرار وقادة المؤسسة العسكرية في تل أبيب "سيكونون ملزمين بأن يأخذوا هذه التحولات بالاعتبار عند تصميم السياسات العامة، وتخطيط العمليات العسكرية الهادفة إلى الحفاظ على الأمن القومي، وكل ما يتطلّبه الأمر من بناء القوة العسكرية المناسبة".

وحثت الدراسة على "مراعاة سمات المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم العربي، والتي تتسم بانعدام الاستقرار وانعدام اليقين والحساسية المفرطة للتأثيرات، إلى جانب الأخذ بالاعتبار سمات المنطقة المحافظة وتاريخها".

ولفت معدو الدراسة إلى أنّ ما يدعو للاعتقاد بأنّ العالم العربي مقبل على تحولات جديدة، حقيقة أنّ المشاكل التي أفضت إلى تفجر الثورات العربية ما زالت قائمة، لا سيما: معدلات البطالة بين الشباب، الفساد، تهاوي

الأوضاع الاقتصادية، غياب العدالة الاجتماعية، والاعتماد على النفط أو على الدعم الخارجي، إلى جانب تواصل "حرب الهويات".

وبحسب معدّي الدراسة، فإنّ استمرار هذه المشاكل "يمسّ بشكل كبير بسقف توقعات الجماهير العربية، التي يمكن أن تعبر عن إحباطها عبر شن موجات احتجاج كبيرة".

وأشار معدّو الدراسة إلى أنّه على الرغم من أنّ ثورة ٢٥ يناير لم تتمكّن من وضع حدّ لحكم النظام العسكري في مصر، إلا أنّ هذا النظام يجد صعوبة في فرض سلطته على مناطق في البلاد، لا سيما في شبه جزيرة سيناء، موضحين أنّ التحولات في العالم العربي أفضت إلى تراجع التأثير الإقليمي لكل من نظم الحكم في مصر والسعودية، مقارنة بإيران وإسرائيل.

وعلى الرغم من أنّه يبدو للوهلة الأولى أنّ نظامي الحكم في مصر والأردن قد تجاوزا تداعيات ثورات الربيع العربي، وفق الدراسة، إلا أنّ هناك الكثير من علامات الاستفهام إزاء حصانة وتماسك هذين النظامين، لا سيما لعدم تمكنهما من توفير حلول للمشاكل والتحديات التي يواجهها الجمهور هناك، وهو ما يمكن أن يقود إلى موجة جديدة ومفاجئة من التحولات.

وشددت الدراسة على أنّ استخلاص العبر من ثورات الربيع العربي "دفع نظم الحكم في كل من مصر، الأردن، وعدد من دول الخليج، إلى تكثيف تعاونها الأمني والاستخباري مع تل أبيب، وهو ما ساهم في تعزيز المكانة الإقليمية لإسرائيل، التي استفادت أيضاً من تراجع مكانة القضية الفلسطينية لدى صناع القرار في العالم العربي".

وأشارت الدراسة إلى أنّ التحولات التي طرأت على العالم العربي منذ العام ٢٠١١، "أفضت إلى بناء نظام إقليمي مغاير، وأدت إلى ولادة أنماط حكم تعتمد سياسات دولية مغايرة".

وعلى الرغم من أنّ الدراسة تشير إلى أنّ التحولات لم تؤثر على بقاء الدول والحدود التي تفصل بينها، إلا أنّها تشير إلى أنّ بعض نظم الحكم في هذه الدول سلّمت بأن تكون سيادتها منقوصة، معتبرة أنّ العراق وسورية واليمن وليبيا نماذج تؤكد ذلك.

وأشارت الدراسة إلى أنّ النظام الإقليمي الذي تكرّس بعد ثورات الربيع العربي، منح دوراً متعاظماً لقوى دولية وإقليمية، لافتة إلى أنّ التحولات في العالم العربي أفضت إلى تقاسم نفوذ واقعي في المنطقة بين الولايات المتحدة، التي عادت للاهتمام بمنطقة الخليج، في حين استعادت روسيا بعض النفوذ الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفييتي في الماضي.

وعلى الرغم من أنّ الدراسة تشدد على وجوب الاستعداد لـ"موجات جديدة" من التحولات في العالم العربي، إلا أنّها تشير إلى فرضيتين أخريين، يتبنّاهما بعض الباحثين، إحداهما أنّ النظام الإقليمي القائم في العالم العربي حالياً هو النظام نفسه الذي كان سائداً قبل ثورات الربيع العربي، في حين تتمثّل الفرضية الثانية في أنّ النظام الحالي هو نظام جديد ومستقر.

وتستدرك الدراسة بالقول إنّه يتوجب على صناع القرار في تل أبيب "التعامل على أساس أنّ التحولات في العالم العربي ستتواصل، وستترك تأثيرات كبرى على إسرائيل".

وسائل إعلام إيرانية: زيارة الأسد لطهران وراء استقالة ظريف

وكالات أنباء - ٢٠١٩/٢/٢٦

زعمت وسائل إعلام إيرانية، أن الزيارة التي أجراها رئيس النظام السوري، بشار الأسد لطهران، الإثنين، كانت السبب في تقدم وزير الخارجية، محمد جواد ظريف باستقالته من منصبه.

جاء ذلك بحسب ما ذكره الموقع الإخباري الإيراني "انتخاب"، مساء الإثنين، نقلًا عن تصريحات أدلى بها ظريف لمراسل الموقع.

وقال ظريف لمراسل الموقع المذكور ردًا على زيارة الأسد لطهران "بعد الصور التي التقطت خلال مباحثات اليوم لم يعد لجواد ظريف اعتبار في العالم كوزير للخارجية".

بدورها ذكرت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (اسنا)، إن المباحثات التي قصدها ظريف في تصريحاته، هي اللقاء الذي جمع الإثنين، بشار الأسد بالرئيس الإيراني حسن روحاني، والمرشد الأعلى علي خامنئي.

ووصل الأسد، طهران، الإثنين، في أول زيارة معلنة منذ اندلاع الأزمة ببلاده قبل نحو ٨ سنوات، والتقى كلا من روحاني، وخامنئي.

وعبر الجانبان خلال المباحثات عن ارتياحهما "للمستوى الاستراتيجي الذي وصلت إليه العلاقات".

وتدعم إيران، سياسيا وعسكريا، نظام بشار الأسد في مواجهة قوات المعارضة السورية.

وتعليقًا على استقالة ظريف قال علي رضا رحيمي، عضو الهيئة الرئاسية في البرلمان الإيراني، "لا يوجد ظريف ثاني، فالشخص الذي سيحل مكان إن تأكدت استقالته، إما أن يطيع الإدارة الضارة أو يقضي على بعض المكاسب باسم الثورة".

وتابع قائلا "ولو تأكدت بالفعل استقالة ظريف فإن هذا يعني أن خنجر المعارضة بالداخل له تأثير كبير، وغدًا(الثلاثاء) سنتناول في البرلمان خلفية استقالة الوزير".

وكان من اللافت في الصور التي التقطت خلال مباحثات الأسد مع المسؤولين الإيرانيين والتي لم يشارك فيها ظريف، هو ظهور الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني.

وفي وقت سابق الإثنين، أعلن ظريف استقالته من منصبه، حيث أكد على حسابه بموقع إنستغرام إنه لن يستطيع مواصلة مهمته كوزير للخارجية.

وأضاف "أعرب عن شكري الجزيل للشعب الايراني العزيز والبطل، والمسؤولين المحترمين لحلمهم طيلة ٦٧ شهرا الماضية، وأقدم اعتذاري لعجزي عن مواصلة مهامي وعن جميع النواقص والتقصير طيلة فترة خدمتي متمنيا لكم الرفاهية والرفعة".

بدوره أكد نائب متحدث وزارة الخارجية الإيراني، عباس موسوي، نبأ استقالة ظريف، وفق وكالة "إرنا" الإيرانية الرسمية.

فيما لم يصدر بعد أي تصريح أو بيان حول سبب الاستقالة.

غير أن رئاسة الجمهورية الإيرانية، نفت صحة مزاعم أفادت أن رئيس البلاد، حسن روحاني، قد قبل استقالة ظريف، من منصبه.

جاء ذلك في تغريدة نشرها، محمود واعظي، رئيس مكتب رئيس الجمهورية الإيرانية، على حسابه الشخصي بموقع "تويتر"، الإثنين.

وقال واعظي فيما نشره إن "كافة المزاعم المتعلقة بقبول الرئيس حسن روحاني لاستقالة الوزير ظريف، غير صحيحة على الإطلاق".

وكتب ظريف يقول "أعتذر لكم عن كل أوجه القصور... في السنوات الماضية خلال تولي منصب وزير الخارجية... أتوجه بالشكر للأمة الإيرانية والمسؤولين".

وأكد نائب متحدث وزارة الخارجية الإيراني، عباس موسوي، نبأ استقالة ظريف، وفق وكالة "إرنا" الإيرانية الرسمية.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن الولايات المتحدة "تتابع عن كثب" تقارير استقالة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، مهندس الاتفاق النووي الذي أبرم في ٢٠١٥.

وقالت المتحدثة "نتابع عن كثب تقارير استقالة وزير الخارجية الإيراني... ليس لدينا مزيد من التعليقات في الوقت الراهن" وقال برلماني إيرني، إن "وزير الخارجية، محمد جواد ظريف سبق وأن قدم استقالته من منصبه عدة مرات، لكن إعلانه القرار هذه المرة للرأي العام يوضح أن لديه رغبة في قبولها من قبل الرئيس، حسن روحاني".

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها رئيس لجنة الأمن الوطني والسياسية الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشه، الإثنين، لوكالة أنباء الطلبة الإيرانية (اسنا).

وأوضح فلاحت بيشه، إنه كان من المقرر أن يتوجه مع الوزير ظريف إلى مدينة جنيف السويسرية، الإثنين للمشاركة في فعاليات الجلسة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان الذي بدأ الأحد، غير أن الزيارة ألغيت يوم السفر.

ولفت المصدر إلى أنه لم يتواصل مع ظريف منذ إلغاء السفر إلى جنيف وحتى إعلانه خبر استقالته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مشيرًا أن "الوزير تحدوه حاليًا رغبة لقبول الرئيس روحاني استقالته؛ لذلك أعلنها للرأي العام".

وشدد فلاحت بيشه على أنه لا توجد أية مشكلة تنسيق بين وزارة الخارجية، ولجنة الأمن الوطني والسياسة الخارجية من جهة وبين الوزير ظريف من جهة أخرى.

وتابع في ذات السياق موضحًا أن "ظريف يعتبر في الوقت الراهن أفضل خيار بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، ولا يوجد أي سبب لاستقالته، فربما لديه أسبابه الشخصية، لكن نأمل أن نراه ثانية في مجال السياسة الخارجية".

في الشأن ذاته، نفت رئاسة الجمهورية الإيرانية صحة مزاعم أفادت أن رئيس البلاد، حسن روحاني، قد قبل استقالة ظريف، من منصبه.

جاء ذلك في تغريدة نشرها، محمود واعظي، رئيس مكتب رئيس الجمهورية الإيرانية، على حسابه الشخصي بموقع "تويتر"، الإثنين.

وقال واعظي فيما نشره إن "كافة المزاعم المتعلقة بقبول الرئيس حسن روحاني لاستقالة الوزير ظريف، غير صحيحة على الإطلاق".

وأدى ظريف دورا مهما في إبرام اتفاق نووي عام ٢٠١٥ بين إيران وست قوى عالمية.

لكنه تعرض لهجوم من المحافظين المناهضين للغرب في إيران بعد أن انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق في مايو/ أيار الماضي وأعادت فرض العقوبات التي كانت قد رفعت بموجب الاتفاق.

ظريف: الصراع الحزبي "سم قاتل" لسياسة إيران الخارجية

رويترز . ٢٠١٩/٢/٢٦

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في مقابلة نشرتها صحيفة الجمهورية الإسلامية الثلاثاء بعد يوم من إعلانه الاستقالة إن الصراع بين الأحزاب والفصائل في إيران له تأثير "السم القاتل" على السياسة الخارجية.

وتشير تصريحات ظريف إلى أنه ربما استقال بسبب ضغوط من عناصر محافظة عارضت دوره في التفاوض على الاتفاق النووي التاريخي مع القوى الكبرى عام ٢٠١٥.

وقال ظريف في المقابلة: "يتعين علينا أولا أن نبعد سياستنا الخارجية عن قضية صراع الأحزاب والفصائل... السم القاتل بالنسبة للسياسة الخارجية هو أن تصبح قضية صراع أحزاب وفصائل".

ولم يقبل الرئيس حسن روحاني رسميا الاستقالة التي أعلنها ظريف على إنستغرام مساء الاثنين.

وأكد مكتب الرئيس الإيراني في ساعة مبكرة من صباح اليوم الثلاثاء استقالة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، لكنه قال إن الرئيس لن يقبلها.

وذكر مكتب روحاني عبر صفحته على (إنستغرام) أن ظريف اضطلع بعمله بشجاعة وسيظل يفعل ذلك.

وأضاف: "ظريف لن يكون وحده ونحن (الحكومة) سندعمه جميعا".

وفي السياق، نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء عن عضو في البرلمان قوله إن عددا كبيرا من أعضاء البرلمان وقعوا خطابا موجها للرئيس حسن روحاني الثلاثاء للمطالبة ببقاء وزير الخارجية في منصبه.

وقال علي نجفي خوشرودي المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان لوكالة الجمهورية الإسلامية إنه وقع الخطاب ويجمع توقيعات إضافية.

كوشنر عن «صفقة القرن»: ترتكز على ٤ مبادئ وتأثيراتها تطول مصر والأردن ولبنان

«المنطقة مليئة بالفرص والتهديدات... وبجمع الأطراف نأمل التوصل لمقاربة جديدة»

الراي الكويتية - ٢٠١٩/٢/٢٦

كشف مستشار الرئيس الأميركي ومبعوثه للشرق الأوسط جاريد كوشنر، عن أبرز مبادئ خطة السلام الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، التي تعرف باسم «صفقة القرن»، مبيناً أنها تركز على «الحرية والاحترام».

وفي لقاء مع «سكاي نيوز عربية» بثته أمس، أشار كوشنر إلى أهمية الحفاظ على سرية الكثير من تفاصيل خطة السلام، قائلاً: «في المفاوضات السابقة التي قمنا بدراستها، وجدنا أن التفاصيل كانت تخرج قبل نضوجها، مما يدفع السياسيين إلى الهروب من الخطة».

وبيّن المسؤول الأميركي أن الوضع الذي يتم التفاوض بشأنه «لم يتغير كثيراً» خلال السنوات الـ٢٥ الأخيرة، مضيفاً «ما حاولنا فعله هو صياغة حلول تكون واقعية وعادلة لهذه القضايا في العام ٢٠١٩، من شأنها أن تسمح للناس بعيش حياة أفضل».

وفي ما يتعلق بالمبادئ التي جرى التركيز عليها في الخطة، قال كوشنر: «كان تركيزنا على أربعة مبادئ، الأول هو الحرية، حيث نريد أن ينعم الناس بالحرية. حرية الفرص والدين والعبادة بغض النظر عن معتقداتهم، بالإضافة إلى الاحترام».

وأضاف: «ينبغي أن تكون كرامة الناس مصانة وأن يحترموا بعضهم البعض ويستفيدوا من الفرص المتاحة لتحسين حياتهم من دون السماح لنزاعات الأجداد باختطاف مستقبل أطفالهم. وأخيراً، الأمن».

وأعرب مستشار الرئيس الأميركي عن أمله بالتوصل إلى مقاربة جديدة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مؤكداً سعيه للتوصل إلى خطة مفصلة تضع الخلافات السابقة جانباً.

ولخص كوشنر الأسباب التي حالت دون إيجاد حل لهذه القضية، بالقول: «لم نتمكن من إقناع الشعبين بتقديم تنازلات. لذلك، لم نركز كثيراً على القضايا رغم تعمقنا فيها، بل على ما يمنع الشعب الفلسطيني من الاستفادة من قدراته الكاملة، وما يمنع الشعب الإسرائيلي من الاندماج بشكل ملائم في المنطقة بأكملها».

وأضاف: «إذا نظرنا إلى المنطقة برمتها اليوم، نرى أن هناك الكثير من الفرص، وتهديدات كبيرة في المقابل. ومن خلال جمع مختلف الأطراف، نأمل في التوصل إلى مقاربة جديدة».

وتحدث كوشنر عن تأثيرات الخطة السياسية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على الاقتصاد في المنطقة، قائلاً: «لا أعتقد أن الأثر الاقتصادي للخطة سيقتصر على الإسرائيليين والفلسطينيين فقط، بل سيشمل المنطقة برمتها، بما في ذلك الأردن ومصر ولبنان».

وأضاف: «الخطة السياسية مفصلة جداً وتركز على ترسيم الحدود وحل قضايا الوضع النهائي، لكن الهدف من حل قضية الحدود هو القضاء على هذه الحدود. وإذا تمكنا من إزالة الحدود وإحلال السلام بعيداً عن الترهيب، يمكن أن يضمن ذلك التدفق الحر للناس والسلع ويؤدي ذلك إلى إيجاد فرص جديدة».

وربط كوشنر في خطة السلام بين المسارين السياسي والاقتصادي، معتبرا أن الحد من التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين من شأنه «تحسين فرص الاقتصاد الفلسطيني الذي كان مقيداً في ظل غياب السلام».

رسالة إلى من يهمه الأمر... إلى الرئيس وفتح وحماس

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٩/٢/٢٦

أتوجه إليكم بهذه الرسالة في وقت تتعاظم فيه المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية، بالترافق مع عملية التآكل والتدمير الذاتي الناجمة عن الانقسام والاستقطاب الثنائي الحاد، الأمر الذي ينذر استمراره بضياع كل شيء.

إنّ إطلاق حملتي "ارحل" التي تقودها حركة حماس ضد الرئيس محمود عباس، و"اخترناك" المضادة التي تقودها حركة فتح، نموذج صارخ على التوهان وتغليب التناقضات الثنائية على التناقض الرئيسي، ما يحرف الأنظار عن التحديات الجسيمة، ويحدّ من إمكانية مواجهتها، كونه يستنزف الطاقات الفلسطينية في الصراع الداخلي المدمر، في الوقت الذي تستعد فيه الإدارة الأميركية لطرح "خطة ترامب"، بُعيد الانتخابات الإسرائيلية في نيسان القادم، الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، مقابل "سلام اقتصادي" يهدف إلى مقايضة الحقوق الفلسطينية بمشاريع اقتصادية.

كيف يعقل أن نوجه حرابنا ضد بعضنا البعض في وقت تُشنّ فيه حرب شعواء ضدنا جميعًا، فمن جهة تشن الإدارة الأميركية بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية حربًا على السلطة الفلسطينية لإخضاعها للقبول بـ"صفقة ترامب"، كما يظهر في رفض إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية، ووقف المساعدات الأميركية للسلطة، ولوكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، ضمن مخطط لتصفية قضية اللاجئين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وتشريع الاستيطان، والاعتراف بالرواية الصهيونية للصراع، وأخيرًا قرار خصم مستحقات الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء من أموال عائدات الضرائب الفلسطينية.

وفي هذا السياق، لا بد من دعم الموقف الشجاع الذي اتخذه الرئيس والسلطة وحركة فتح ضد "صفقة ترامب"، والقرارات الأميركية والإسرائيلية، من دون التقليل من الأخطاء والخطايا التي ارتكبت بخصوص العقوبات على قطاع غزة كطريق خاطئ وخطير لإنهاء الانقسام أدى إلى تعميقه بدلًا من إنهائه، ومن عدم توفير متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية الضرورية لإسقاط المخططات التصفوية.

ومن جهة أخرى، يجب دعم موقف حركة حماس ضد "صفقة ترامب"، وصمودها وشعبنا في قطاع غزة في وجه الحصار الخانق الذي حوّل حياة الغزيّين إلى جحيم، وفي وجه العدوان العسكري الذي ما يوقف حتى يُشن من جديد. وتكمن المأساة في أنه على الرغم من رفض حركتي فتح وحماس لـ"صفقة ترامب"، إلا أن الانقسام والصراع بينهما يعبّد الطريق أمام تحقيقها.

أبدأ بمخاطبة الرئيس الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن كل ما يجري بعجره وبجره، وهو في محصلته لا يسر صديقًا، لا سيّما أن بيده كل السلطات والصلاحيات من دون رقابة ولا مساءلة، في وقت أطاح فيه الانقسام

والاستقطاب الثنائي بما كان للمؤسسة أو ما تبقى لها من قدرة على تحمل المسؤولية عما يحدث وما يصدر من قرارات.

الأخ الرئيس أعرف أنك تتحمل أعباء ضخمة تنوء بثقلها الجبال، ولكنها تستوجب حشد كل القوى والطاقات والكفاءات الفلسطينية في مجرى واحد، وليس المزيد من الشرذمة والانقسام والتحكم بمصادر القرار والسعي لإخضاع "حماس" من خلال التركيز فقط على تمكين الحكومة وإخراج "حماس" من الحكم في غزة، ووضع شروط تعجيزية لن تقبلها إلا في حالة واحدة، عندما تهزم هزيمة ساحقة، وهذا هدف لا يجب السعي إليه، كون "حماس" جزءًا من الشعب الفلسطيني لها ما له وعليها ما عليه.

كما أتوجه بهذه الرسالة إلى حركة فتح، كبرى الفصائل الفلسطينية، وصاحبة الدور القيادي التاريخي الذي من دونه كانت القضية الفلسطينية ستكون في وضع أسوأ بالتأكيد، مؤكدًا لها أن الزمن الذي كانت فيه "فتح" تقود الثورة والمنظمة وتهيمن عليهما وحدها قد ولّى، حين كانت تحوز على الأغلبية الكبيرة والمستمرة، رغم مساحة المشاركة والتعددية التي كانت قائمة، وتعكس إلى هذا الحد أو ذاك توازن القوى الداخلي، وعلاقات وتداخلات الأوضاع العربية في الساحة الفلسطينية التي كان مركز قيادتها في الخارج، وفي البلدان العربية، وتحديدًا المحيطة بفلسطين.

أوجد صعود "حماس" منافسًا قويًا لفتح، التي تراجعت لأسباب تتعلق بتداعيات توقيع "اتفاق أوسلو"، الذي شكّل، رغم الظروف التي دفعت إليه، تنازلًا خطيرًا عن الحقوق الفلسطينية، وما لحقه من ذوبان "فتح" في السلطة على حساب دورها التاريخي كجزء من حركة التحرر الوطني، وما رافقه من تقزيمٍ للمنظمة لصالح السلطة الوليدة والمقيدة بقيود والتزامات ثقيلة ومجحفة، ما يقتضي مراجعة "فتح" لنفسها، لتعود كما كانت حركة تحرر وطني وليس حزبًا لسلطة تحت الاحتلال.

لقد تقدمت "حماس"، لدرجة حصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ونفذت "انقلابًا" على السلطة، مستفيدة من تطورات عدة، أهمها الموقف الأميركي الجديد، الذي ظهر في تبني مقاربة تغيير الأنظمة العربية الشائخة، من خلال تشجيع ما يسمى "الإسلام المعتدل" في مواجهة ما يسمى "الإسلام المتطرف والأنظمة الديكتاتورية"، التي استنفدت أدوارها، وأوجدت نوعًا من الفراغ الذي حاولت تعبئته قوى وأطراف غير مرغوبة محلية وإقليمية.

كما أتوجه بهذه الرسالة إلى حركة حماس، مبتدئًا القول إن عليها بشكل أكبر مواصلة تجسيد نفسها كحركة وطنية فلسطينية، وليست امتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين، على ألا يكون ذلك مرتبطًا بتقدم أو تأخر "الإخوان". فـ"حماس" كجزء من "الإخوان" يعني أن أولوياتها ليست فلسطينية، وإنما إخوانية، وهذا يلحق الضرر بالقضية الفلسطينية التي هي قضية عادلة وجامعة وقادرة على الحصول على دعم مختلف القوى والمحاور، ومقتل لها أن توضع في جيب أحد مهما كان.

أقول لحماس إن دخولها السلطة الواقعة تحت الاحتلال من دون ضمان تخليها عن أوسلو والتزاماته جعلها تحت سقف أوسلو، وأخذت تنافس خصمها الداخلي على السلطة والتمثيل على حساب برنامجها السياسي. كما جعلها

رهينة المساعدات الضرورية لتلبية احتياجات السلطة، لا سيما بعد "انقلابها" على السلطة في غزة، وأصبحت تعطي الأولوية لاستمرار هذه السيطرة والحصول على الشرعية والدعم للسلطة على كل شيء، بما في ذلك الأولوية على المقاومة المفترض أن "حماس" سيطرت على السلطة من أجل حمايتها.

كان بمقدور "حماس" أن تدخل السلطة من بوابة المجلس التشريعي من دون أن تحكم، وبصورة ستمكّنها من التأثير على الحكم من دون تحمل مسؤولياته. لا يمكن أن تحتفظ "حماس" بالسلطة بشكل انفرادي، وتطالب بتمويلها من خصمها وبتحقيق مكاسب جديدة مثل الانضمام إلى المنظمة.

إن هذا الواقع يطرح ضرورة تقديم مخرج وطني، يتمثل في أن تمضي "فتح" والمنظمة في تطبيق قرارات المجلس الوطني الرامية إلى الانفكاك من "أوسلو" والتزاماته، وإنهاء هيمنة وتفرد الرئيس و"فتح" على مؤسسات السلطة والمنظمة، بالتزامن مع مواصلة "حماس" مسيرة توطينها كحركة وطنية فلسطينية، مع احتفاظها بالأبعاد الفكرية التي تريدها، واستعدادها للتخلي الفعلي، وليس الشكلي، عن سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، مقابل أن تكون شريكة كاملة في السلطة والمنظمة، على أساس برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة، ويحفظ الحقوق والمصالح الفلسطينية، ويكون قادرًا على التحليق في المحافل والمستويات العربية والإقليمية والدولية.

أما المقاومة وسلاحها والأجنحة العسكرية التابعة لها فيمكن أن تنظم من خلال تشكيل مرجعية وطنية أو جيش وطني يلتزم بإستراتيجية موحدة وبالقيادة الواحدة.

يقتضي هذا المخرج بلورة رؤية شاملة ووضع إستراتيجيات لتنفيذها، على أساس إعطاء الأولوية لوقف التدهور وتقليل الخسائر، وحماية القضية من التصفية وإبقائها حية من خلال إحباط المخططات المعادية، وما يقتضيه ذلك من تعزيز صمود وتواجد الشعب على أرض وطنه، والحفاظ على هويته الوطنية، من دون إعادة إنتاج الرهانات الخاسرة وأوهام الحل القريب، أو النصر الذي على مرمى حجر.

كما يقتضي إعادة النظر في طبيعة السلطة وشكلها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها لتصبح أداة في خدمة البرنامج الوطني المشترك، وإعادة بناء مؤسسات المنظمة لكي تتسع لمختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، على أسس وقواعد وأهداف متفق عليها، بحيث لا يكون مقرها ودوائرها مثل السلطة تحت الاحتلال، وإنما تنتشر في مختلف أماكن تواجد التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه.

الحل المطروح بعيد عن التحقق وأشبه بالحلم، لأن روافعه وأدواته غير متوفرة، فالإنجازات الكبرى عبر التاريخ بدأت بالأحلام، وكانت تبدو مستحيلة، إلى أن حولتها الإرادة البشرية إلى واقع وحقائق.

لا يعني كون هذا الاحتمال بعيدًا عدم فعل شيء، إذ يجب على كل فرد أو مجموعة عدم الانتظار، وعمل كل ما يمكن عمله، مثلما فعلت حركة مقاطعة إسرائيل، ومسيرات العودة، وشعبنا في القدس، وفي كل مكان، فهو لا ينتظر الوحدة، بل يقاوم ويبني وينجز، وهذا يُقرّب موعد إنجاز الوحدة.

"حماس" في "حملة" ارحل

أحمد جميل عزم . الغد الأردنية . ٢٠١٩/٢/٢٦

حققت حركة حماس وقبلها حركة فتح، حضورها وجماهيريتها، كفصائل فلسطينية، بتوجيه البوصلة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبتبني المقاومة. وتعلم حماس أن الإخوان المسلمين ولعقود رفضوا منظمة التحرير الفلسطينية، وتبنوا برامج مثل قيام الدولة الإسلامية والدعوة الدينية، ورفضوا حتى تنظيم الكفاح المسلح والدخول الرسمي فيه، فكانت الحركة في موقع ضعيف فلسطينياً، ولم يتحولوا إلى قوة أساسية، لدرجة هزيمة، حركة فتح انتخابياً، إلا عندما رفعوا شعار المقاومة وتوجيه البوصلة ضد الاحتلال، وبعد أن غرقت فتح، في متطلبات الحياة اليومية والسلطة، والعملية السياسية، وما تفعله حماس بنفسها أنّها تتخلى عن كل ذلك. يجب تذكر هذا قبل مناقشة الحملة التي تحاول حماس تنظيمها حالياً ضد الرئيس الفلسطيني.

عندما أُعلِنَ أن دولة قطر ستقدم مساعدات لقطاع غزة، ودفعت الأموال بالفعل لموظفين تأخرت رواتبهم، كان هؤلاء هم الموظفون الذين عينتهم حركة حماس، ولم يجر مجرد نقاش، لرواتب الموظفين الآخرين الذين كان كل الإعلام يتحدث عنهم، أي موظفو السلطة، الأصليون، الذين يتقاضون نصف راتب منذ أشهر طويلة من قبل السلطة الفلسطينية، ومركزها رام الله. ولكن عندما أخرج آلاف أو مئات للشارع في مظاهرات في قطاع غزة، يوم الأحد الفائت، بقيادة حماس، ضد الرئيس الفلسطيني، كانت الشعارات التي استخدمت في المسيرات، هي الراتب الكامل حق مش منة، وأعيدوا الراتب، ويا عباس خوذ العبرة هبة شعبي زي الجمرة.، فضلا عن موضوع الكهرباء.

بحسب، وسائل الإعلام، ومصادر عديدة، شارك في تظاهرة الأحد، عناصر من حركة حماس ومؤيدون للقيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان، فيما رفضت الفصائل الفلسطنية المختلفة، بدءا من الجهاد الإسلامي وصولا للفصائل اليسارية المشاركة، وبعيداً عن المسيرات المضادة التي خرجت، فإنّ حماس قدمت نفسها في موقف ضعيف، وذلك للاعتبارات التالية:

كانت حركة حماس في الماضي تطرح أنّ تيار دحلان هو أساس المشكلة مع حركة فتح، وأنّ هذا التيار هو أساس التنسيق الأمني، وهو محور الخلاف السياسي، و..إلخ. وعندما تكون قد تحالفت مع هذا التيار الآن فإنها كمن يقول هناك أولويات أخرى للحركة.

لم تستطع الحركة الحشد سياسياً أو جماهيرياً لأجل حملتها، لدرجة أظهرتها بموقف المعزول والمنفرد.

اختارت حركة حماس توقيتا غير مناسب لشن الحملة، فهي تأتي في ثلاث سياقات، الأول تصعيد الجانب الإسرائيلي ضد السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بسبب مخصصات الأسرى وأسر الشهداء، وهؤلاء لا ينتمون لفصيل واحد، بل لكل الفصائل وفي مقدمتها حركة حماس. والسياق الثاني، أن الحملة جاءت بعد توتر وتصريحات لأفراد وتنظيمات قريبة من حركة حماس تشكك بمكانة وأهمية منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي تضع حماس نفسها بموقع من يعود لنغمة قديمة تشكك في المنظمة، من حيث المبدأ. وثالثا، تأتي

الحملة في خضم مواجهة سياسية، وهجمة ضد الفلسطينيين عموماً، من محطاتها الأخيرة، هجمة أميركية ضد حركة حماس نفسها، في الأمم المتحدة تصدت لها منظمة التحرير، وتأتي بعد مؤتمر وارسو، وفي ذات يوم انعقاد قمة أوروبية عربية في شرم الشيخ.

ليس الموعد فقط، بل والهدف والشعار، فحركة حماس لم تحاول يوماً إدراج هموم مثل الرواتب التي توقفها حكومة الرئيس الفلسطيني، ضمن مشكلاتها التي تريد حلها، بل إنها حاولت في سنوات سبقت منع البنوك من صرفها لأصحابها، وبالتالي تبدو إثارتها لهذا الموضوع مجرد تسجيل نقاط ضد الرئيس الفلسطيني، ولأنها تعيش أزمة مالية.

بدلا من الاهتمام والتركيز في بلورة استراتيجية مقاومة شاملة للاحتلال، وبدلا من طرح حلول اقتصادية واجتماعية لقطاع غزة، ما دامت تصرّ على استمرار الحكم هناك، وطرح برنامج تنموي نضالي للشعب الفلسطيني، ما دامت تطرح نفسها كفصيل قيادي، تخسر حماس الكثير، بتشكيل تحالفاتها الداخلية، وتحركاتها الجماهيرية، وفقاً لشعارات ضيقة حياتية، ودون استراتيجية واضحة.

لو طرحت حماس حملة شعبية لإصلاح منظمة التحرير مع الحفاظ عليها، ولانتخابات تشريعية ورئاسية، ولبرنامج مقاومة شامل، يبدأ باستعداد حقيقي لترك الحكم في غزة، لو خسرت الانتخابات، لكسبت مؤيدين، ولكن الحقيقة أنّ حماس لم تقم بحملة معارضة غير ناجحة وحسب، بل قطعت الطريق على قوى وجهات أخرى تتبنى معارضة سياسات الرئيس الفلسطيني.

النظام السياسي الفلسطيني في مخاض التحوّلات الكبرى

نضال عبد العال(*) ـ الأخبار ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

لا شك أبداً في نوايا الداعين إلى الحوار والوحدة وإنهاء الانقسام، فطالما كانت هذه الدعوات، تنمّ عن حرص وغيرة، بل عن حزن وألم شديدين، على الحال الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية والقضية الوطنية. لكن إرجاع السياسة إلى خانة النوايا هو المقتل، وكما قيل «طريق الجحيم معبّدة بالنوايا الحسنة».

يجب أن لا يغيب عن بالنا أن السياسة علم، مرتبط بالمجتمع والاقتصاد والمصالح المتناقضة والمتعارضة للشرائح الاجتماعية وتشكيلاتها السياسية. وهي بذلك لها قواعدها التي يجب أن تُحترم وتراعى في التفكير والممارسة، وعدا ذلك، نكون أمام طقوس تستجدي علاج المريض، بردّ عين الحاسد! ليست المسألة أن تعلن موقفاً مع الوحدة وضد الانقسام، أو العكس، إنما هي في أي وحدة نريد؟ على ماذا نتوحد؟ وكيف يمكن تحقيق الوحدة؟ بعد هذه المتغيّرات التي جرت عميقاً في الواقع، وأحدثت تحولات لا يمكن التغاضي عنها، والاكتفاء بوجدانيات وعواطف، وصفاء نية وحرص الداعين إلى الوحدة وإنهاء الانقسام.

«أوسلو» ليس رزنامة معلّقة على حائط، ولم تسقط أوراقه لخمسة وعشرين عاماً، دون أثر يذكر، في الاجتماع والاقتصاد والثقافة، كما السياسة. لقد فعل فعله في كل شيء، وعلينا أن نعترف أننا أمام حقائق جديدة. حقائق جذرية، لا تكتفي في تبدّل مواقف بعض القوى أو القيادات، أيّاً كانت. نحن أمام مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. مرحلة جديدة، تعني أن كل المسمّيات السابقة فقدت معانيها، فقدت مضامينها، وتشكّلت في الواقع معطيات جديدة لم تتبلور بعد أسماؤها وعناوينها. قد تستعصي على الفهم حيناً، أو لا تلقى القبول أحياناً، لكنها الفاعلة حقيقة في تقرير وجهات السير، ولا يمكن فهم ما يجري بدون الغوص فيها وإدراك ملموس لمكوناتها.

أين هو اليمين الفلسطيني، الذي مثّل شرائح البرجوازية الوطنية تاريخياً التي ناضلت لبناء دولتها وتحقيق الاستقلال، وبالتالي غدا شريكا في النضال الوطني، كأحد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني؟ ما هي المتغيرات التي حدثت في أوساطه؟ وأين أصبح من أهدافه وتطلعاته؟ هل ما زال اليسار ذاته، تدل عليه القوى السياسية ذاتها ارتباطاً ببرامجها ومواقفها وشعاراتها الورقية؟ أم أن مضمون ممارسته السياسية فعلياً، تظهره في موقع آخر؟ هل ما زال على يسار ما يمثله اليمين من مصالح وتطلعات؟ ماذا جرى للبرنامج المرحلي؟ هل مازال مرحلياً؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى النظام السياسي الذي حمله وتوحد حوله كقاسم مشترك؟ هل ما زال يشكّل أساساً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني؟

يجوز لنا دائماً، أن نفكر في الوحدة وإنهاء الانقسام، وأن نتطلع لرص الصفوف، وتوحيد إرادة الشعب الفلسطيني في النضال، لكن هل يمكن تحقيق ذلك خارج هذا السياق من التفكير والإجابة عن هذه الأسئلة؟ بين الرغبة في الشفاء والقدرة على التغلب على المرض فرق شاسع، لا يدرك كنهه إلا من بإمكانه تشخيص المرض ومعرفة أسبابه وسبل العلاج منه والتي تحتاج لزوماً إلى أكثر بكثير من نصائح وعظات وتمنيات، وقلباً أبيض.

فهل ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية، في الميثاق والتشكيل والأهداف، تعني ما كانت تعنيه سابقاً؟ هل ما زالت هذا الكيان المعنوي الجامع، والمؤسسة الأم التي تجمع مصالح ومطامح وتطلعات معظم الشعب الفلسطيني؟

لم تكن «منظمة التحرير الفلسطينية» خارج سياق فهم المشروع الصهيوني وأهدافه ومراميه، ولم تكن خارج النضال القومي لمواجهة هذا المشروع. لقد تشكلت وتبلورت ارتباطاً بمتغيرات الواقع ومعطياته على الصعيد القومي العربي، وتبدل مضمونها ارتباطاً بتبدلات هذا الواقع، لتعبر في أوج دورها عن كتلة تاريخية تجمع مصالح وتطلعات مختلف تجمعات وشرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من اليمين إلى اليسار وما بينهما، بل وحملت مشاعر وآمال وتطلعات الشعوب العربية، وفي أوج الصعود القومي للنضال ضد المستعمر، حملت مهمة التحرير الوطني الفلسطيني والقومي العربي. فقد عبرت عن ذلك من خلال ميثاقها ومؤسساتها وبرامجها التي لم تترك «كبيرة أو صغيرة» إلا ولامسته ككيان معنوي لشعب مشتت، أقام نظاماً سياسياً يجري إعداده افتراضياً لتحقيق مهمة الحضور الفعلي من خلال التحرير. صحيح أن الوعاء الطبيعي والحاضن لمشروع التحرير، هو البيئة القومية التي منحته شرعية الحضور المعنوي كجزء منها، وأمّنت له الشرعية الدولية، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ونضاله التحرري، ولكن كل هذه الشرعية التي تحققت لمنظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، ما كانت لتكون لولا الأساس الذي قامت عليه من مشروعية المطالب والمطامح التي عبرت عنها ممثلة لكل تجمعات الشعب الفلسطيني وشرائحه الاجتماعية، بل وفئاته العمرية أيضاً.

في محاولة لفهم دور ووظيفة «منظمة التحرير الفلسطينية»، ومشروعية تمثيلها الوطني للشعب الفلسطيني، فإنّ هذا التمثيل يستمدّ قوته من تماثلها مع الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني أينما كان وحيثما وجد، أي في تكريسها لأحقية الحضور الوطني الفلسطيني على الخريطة العالمية، وتساوي المنظمة ككيان معنوي، الوطن الافتراضي، والانتماء لفلسطين في النسب والتاريخ والجغرافيا والثقافة، يساوي الانتماء للمنظمة. وهذا خارج حسابات المواقف السياسية المباشرة.

في بحث تمثيل المنظمة لكلّ ذلك، لا بد من التوقف أمام ثلاثة مفاصل رئيسية:

المنظمة/ مشروع تحرري شامل

في هذا البعد تسمو المنظمة إلى مصاف المقدّس، بحملها لمشروع تحرر وطني شامل يكثف حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية. آمال وتطلعات مختلف تجمعاته وشرائحه الاجتماعية وقطاعاته الشعبية. أي وظيفة صهر مكونات وطاقات الشعب الفلسطيني، ومنعها من الذوبان والتلاشي بفعل التشرد والتشتت، ومواجهة كل المؤثرات التي يتعرض لها الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده. ولا يرتبط ذلك بالمواقف السياسية الجارية للقوى السياسية المنضوية في إطار المنظمة، السياسة اليومية، بل من خلال ميثاقها ومؤسساتها ووظائفها والسياسات العليا التي تحكم عمل هذه المؤسسات التي تسعى لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية كفاعل على الصعيد العالمي في مختلف المجالات، العلمية والثقافية والتربوية، والفن والأدب، والمسرح والسينما، كما الاقتصاد والسياسة... إلخ.

لقد لعبت المنظمة هذا الدور فيما مضى، لكنه للأسف تهشّم وتهمّش، بفعل طغيان أجندة «أوسلو»، الذي سعى وعن عمد، لتضخيم السلطة على حساب المنظمة. وُضعت المنظمة تحت مقصلة الاتفاقات التفصيلية لإجهاض هذه الوظيفة، فنال ذلك من صدقية دورها وتمثيلها. لم يدرك فريق «أوسلو» أهمية إعطاء هامش يفصل بين دور المنظمة السياسي كمرجعية سياسية عليا مقررة في الشأن السياسي، ووظيفتها الوطنية التمثيلية الموازية للهوية الوطنية الفلسطينية، مشروع تحرري شامل.

المنظمة / جبهة وطنية عريضة

الكارثي في ما تقدّم، هو إجهاض المشروع التحرري الشامل، وتحوّل المنظمة إلى مشروع سياسي لفريق بعينه، ووجود أي فصيل فيها مرهون بموقف سياسي تفصيلي إزاء أي قضية. أي إنها باتت تحمل مشروع «أوسلو» السياسي حصراً. لقد استعصت إمكانية ضم المنظمة لكل القوى السياسية الأساسية الفاعلة على مساحة النضال الوطني الفلسطيني. حتى البرنامج المرحلي الذي شكل قاسماً مشتركاً فيما مضى، سقط بفعل ميكانزمات التدمير التي خلّفها «أوسلو» في الجسد الفلسطيني.

إذا أريد لمواجهة صفقة القرن أن تشكل قاسماً مشتركاً جديداً يجمع مختلف القوى الفلسطينية، يفترض أن نناقش في وحدة الموقع الذي ننطلق منه لمواجهة هذه الصفقة، ووحدة الهدف الذي نسعى لتحقيقه من خلال إسقاطها. ثمة من يواجه صفقة القرن على قاعدة «أوسلو» ودفاعاً عنه، وبالتالي فإن «أوسلو» يشكّل البرنامج النهائي له وليس المرحلي فقط. وفي أحسن الأحوال يعتبر آخرون «أوسلو» هو البرنامج المرحلي. إن القاسم المشترك الحقيقي الجديد ينطلق من أساس لا يمكن المواربة فيه، وهو فشل «أوسلو» في أن يكون مساراً يوصل إلى البرنامج المرحلي، عوضاً عن أنه يضع علامة استفهام كبرى حول البرنامج المرحلي ذاته.

مؤثرات البيئة العربية في إنتاج وإعادة إنتاج النظام السياسي

لا يمكن إنكار دور البيئة القومية في بلورة دور «منظمة التحرير الفلسطينية» ووظيفتها في كل مرحلة من المراحل التي مرّت بها منذ تأسيسها، فحجم التداخل بين المنظومتين (العربية والفلسطينية) لا يمكن التغاضي عن مؤثراته في دور المنظمة وتوجهاتها. في النهاية إن هذا الكيان الافتراضي يتكئ على منظومة قائمة في الواقع يستمد قوته منها لأداء دوره ووظيفته. لقد أسس النظام الرسمي العربي المنظمة بصيغتها التقليدية (١٩٦٤)، ثم أعادت الناصرية تشكيلها بصيغتها الناصرية (١٩٦٩)، وكان للنكسة آثارها في بلورة صيغتها الوطنية الجديدة، والاعتراف بتمثيلها الكلي والحصري للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤. ثم كان لتداعيات العدوان على العراق وما تمخض عنه ورافقه من متغيرات دولية، أثره الواضح في إعادة إنتاج المنظمة بصيغتها «الأوسلوية». وكحصيلة لفوضى ما سمي بـ «الربيع العربي»، الذي أطاح بالمنظومة العربية بصيغتها القديمة، وجعل منها مجموعة من الأحلاف المذهبية الجهوية، أدوات للأجندات الدولية في مواجهة القوى الإقليمية، وعلى حساب القضية المركزية للأمة العربية، يأتي مؤتمر وارسو كمحطة مفصلية في سياق بلورة ملامح الصراع القادم وأطرافه في المنطقة والعالم.

في هذه المرحلة الضبابية وعدم نضوج النتائج، تقف «منظمة التحرير الفلسطينية» عند مفترق طرق جدّي، في حالة انتظار، بين حالين، ولأن الحالة الوسط ما بين الحالين ممنوعة، فشل الحوار الفلسطيني مراراً وتكراراً، وفشلت مساعي إنهاء الانقسام مرات ومرات، وسوف تفشل طالما لا تتوفر بيئة عربية مؤاتية لإفراز صيغة وسطية. فإما أن تكون جزءاً من المنظومة العربية ومعنية بالتزاماتها ارتباطاً بصفقة القرن، وحالة العداء الإقليمي لإيران ومحور المقاومة، وتنام على وعد ما سيقدمه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ويتماشى مع ما تقبله «إسرائيل»، بحدود روابط قرى، أو أن تكون قادرة على إعادة إنتاج نفسها كمشروع تحرري شامل، ليس في مواجهة «إسرائيل» وحدها بل في مواجهة البيئة العربية أيضاً.

اليمين الفلسطيني خارج تمثيله التاريخي

عند مفترق الطرق هذا، يقف اليوم ما يسمّى باليمين الفلسطيني على رأس المنظمة والسلطة وحركة «فتح». عندما تبلور المشروع الوطني الفلسطيني في مواجهة النكبة أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، مثلت حركة التحرير الوطني «فتح»، مشروع البرجوازية الوطنية الفلسطينية، التي دمّر أساسها مشروع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وحرمها من بناء دولتها وتحقيق استقلالها، وقد كثف هذا المشروع مصلحة مختلف شرائح الشعب الفلسطيني، وهكذا تبوّأت موقعها على رأس النظام السياسي الفلسطيني، «منظمة التحرير الفلسطينية». ظلّت حركة «فتح»، أمينة لتمثيلها الأساسي لمشروع البرجوازية الوطنية الفلسطينية، ولم تتأخر في أن تكون مع شريكها النظام الرسمي العربي في دخول التسوية في مؤتمر مدريد، عندما توفرت البيئة العربية المناسبة لإنهاء الصراع، حين أفرزت حرب الخليج الثانية عودة النظام العربي إلى الخيار المصري في التسوية.

إن ديناميات الفعل العميقة التي أحدثها «أوسلو» في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، أجهضت مشروع البرجوازية الوطنية الذي مثلته «فتح» طوال تاريخها، فقد أنهى مشروع الاستقلال الوطني، وحوّل أجزاء واسعة من هذه البرجوازية إلى سمسار مستفيد تابع للاحتلال. بالإمكان الحديث عن الكثير من المنافع الاقتصادية لفئات حصرية، عبر وكالات وشراكات مع الشركات الإسرائيلية، إلا أن المنافع لا يمكن حصرها في الاقتصاد المباشر، فهي تستشري مثل الغدد السرطانية، وتنتشر على مساحة البنية الاجتماعية، في المناصب والمكاسب والرشاوى، في الثقافة والإعلام والفن، في الأجهزة الأمنية والإدارات المدنية، في أجهزة التعليم والقضاء وغيرها.. إلخ.

للتبعية الاقتصادية تمثيلها السياسي، وهو حكماً على حساب شرائح أخرى من هذه البرجوازية الوطنية، وهي ليست محصورة في فصيل حركة «فتح»، وإن كانت تمثّلها سياسياً، لكن الشرائح الاجتماعية الاقتصادية المستفيدة من منافع «أوسلو» أوسع من أن يضمّها فصيل وحده، أو حتى أن يمثلها فصيل بعينه. فهل ما زال اليمين الفلسطيني المتشكّل تاريخياً مع تأسيس حركة «فتح» و «منظمة التحرير»، هو بالمضمون والمعنى والمسمى ذاته أو يعيش حالياً صراع بلورة المشروع السياسي، مع فشل «أوسلو» في إنتاج دولة واستقلال وطني، سعت له البرجوازية الوطنية الفلسطينية تاريخياً؟

اليسار الفلسطيني خارج دوره التاريخي

السؤال الذي يلي هو، أين يقف اليسار الفلسطيني؟ وما هو موقعه من مأزق اليمين في تحقيق الاستقلال والدولة؟ حين نتحدث عن أن المنافع والمكاسب أوسع من أن يضمّها أو يمثلها فصيل بعينه، فإننا لا نستثني اليسار، فهو أيضاً في صراع مع ما مثّل تاريخياً ويمثل حالياً، فهو حكماً جزء من هذه البنية الاجتماعية الاقتصادية السياسية الإدارية، التي استشرت فيها غدد «أوسلو» السرطانية، واليسار هنا، ليس في مسميات الفصائل ودورها السياسي فقط، بل في الشرائح الاجتماعية التي تقاسمت بنى الأجهزة الأمنية والمدنية والسياسية، طبعاً بقدر حجمه السياسي، كمعيار لتحديد الحصة في المكاسب والمنافع، أي إنه تحوّل إلى هامش لليمين في تراتبية المنافع والمكاسب وأحجامها. لقد أُفرغ من مضمونه السياسي المفترض أن يكون حكماً على نقيض اليمين. إنها شراكة وإن اختلفت النسب والأحجام، وتبعاً لذلك يتحدد هامش الاختلاف السياسي.

لقد أُخذ على اليسار انضباطه بذات القواعد التي وضعها اليمين في التفكير والممارسة في ظاهرة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ولم يتمكن من ممارسة القطيعة الفكرية لتشكيل منهجية ممارسة تجعله متمايزاً عن اليمين، والحقيقة أنه ما زال يمارس فعل الانضباط ذاته، لقواعد لعبة يضعها اليمين ويستلهمها اليسار.

إنه جزء لا يتجزأ من مأزق المشروع الوطني، حين تحوّل من اليسار النقيض إلى اليسار الهامشي، في التمثيل الاجتماعي للشرائح الاجتماعية ومصالحها، وفي التمثيل السياسي لثوابت المشروع الوطني. إن أزمة المشروع الوطني، بالترجمة الملموسة، هي الفشل في تحقيق البرنامج المُجمَع عليه وطنياً وذلك نتيجة لمشروع «أوسلو»، ويتعمّق المأزق أكثر فأكثر حين يريد البعض نشر الأوهام بأن «أوسلو» هو المشروع الوطني ذاته.

البداية الحقيقية للخروج من المأزق، لا بد أن تمرّ من الإقرار بأن «أوسلو» لم يمكن مساراً صالحاً لتحقيق المشروع الوطني، بل هو دمّر البرنامج المرحلي، ووضع أمامه علامة استفهام كبرى، حين كشف عن ضعف منهجي في فهم المرحلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث تحوّل إلى هبوط متدرّج في سقف المقبول وصولاً إلى روابط القرى. ومهما حاول اليسار عبثاً أن يتنصّل من بعض التفسيرات، فإن البرنامج المرحلي في أحسن حالاته والذي يشكل مطلباً بعيد المنال حالياً، هو صيغة حلّ الدولتين. بمعنى أن البرنامج المرحلي بصيغته المُجمَع عليها وطنياً قد انتهى إلى غير رجعة، ولم يعد ممكناً إعادته إلى الحياة، ليشكّل قاسماً مشتركاً يمثّل إجماعاً لغالبية الشرائح الاجتماعية للشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته، وبرنامجاً سياسياً يعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساسه، ويجدد من خلاله دوره ووظيفته.

إن فشل «أوسلو» هو فشل برنامج اليمين و«اليسار الهامشي»، وهو الوقت المناسب ليتقدم «اليسار النقيض» ببرنامجه القائم على فكرة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، والتي يعيش مواطنوها بمساواة كاملة بدون تمييز في الحقوق والواجبات. ويسعى لتحويله إلى برنامج إجماع وطني، وفق منهجية جديدة، لا تختزل البرنامج المرحلي في الهدف، ولجزء من الشعب الفلسطيني على حساب بقية الأجزاء، بل مرحلية في بناء قدرات الشعب الفلسطيني وقواه الحية، مرحلية في السعي لامتلاك عناصر القوة، وتعظيمها مرحلة بعد أخرى، في استراتيجيات عمل نضالية تراكمية، على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي.

*عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

اصطفاف الأحزاب الإسرائيلية وراء المشروع

أنس عبد الرحمن . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

لا بد من الإشارة إلى أن الأحزاب الإسرائيلية برؤاها المتباينة، ومشاربها المتعددة؛ اليمين العلماني أو الديني، اليسار أو الوسط العلماني الليبرالي أو المتطرف، جميعها تتقاطع في المحصلة النهائية لاستراتيجية السلام الاقتصادي والتسوية السياسية، وهي إنهاء الصراع مع الفلسطينيين بأقل الخسائر مع تجاوز القضايا التاريخية كالقدس واللاجئين والحدود على الصعيد الفلسطيني، وتمكين إسرائيل، والحفاظ على تفوقها العسكري والاقتصادي والأمني، وتحويلها إلى قوة مركز رئيسية مع علاقات طبيعية على الصعيد الإقليمي، ولكن التمايز يكمن في التكتيكات والوسائل لتحقيق الأهداف، وفي ترتيب الأولويات وفي بعض تفاصيل الأجندات.

من الناحية النظرية، تنطلق رؤية الأحزاب الإسرائيلية في الموقف من السلام الاقتصادي وكيفية التعاطي معه من خلال توجهين عامين، يمثلان تيارين رئيسيين يضم كل تيار بين ثناياه مجموعة من التكتلات الحزبية؛ التيار الأول ويمثله اليمين الصهيوني بكافة مسمياته سواء العلماني أو الديني، والثاني يضم اليسار التاريخي الذي تراجع خلال العقد الأخير إلى خطوة أخيرة قبل أن يتلاشى، والوسط الصاعد على حساب اليسار.

ينظر اليمين الصهيوني والذي يمثله بشكل رئيس حزب الليكود الحاكم بقيادة نتنياهو بمركزية السلام الاقتصادي وإعطائه أولوية على الشق السياسي، ويعطي أولوية للتطبيع الإقليمي وإحداث ثغرات في جدار العزلة العربي التاريخي على أرضية التعاون على الصعيد الاقتصادي والأمني خاصة السيبراني مع أفضلية وتفوق إسرائيليَين، وتوظيفها لصالح نسج علاقات سياسية تتطور إلى علاقات دبلوماسية رسمية، ومن ثم استثمار وتوجيه هذه العلاقات بعد ذلك إلى القضية الفلسطينية، ليس لحلها وإنما لفرض الحل الإسرائيلي بصيغته اليمينية، أما وقبل فرض الحل الإقليمي فإن المطروح من اليمين الصهيوني وهو ما يطبقه الآن على الأراضي الفلسطينية في فرض سياسة الأمر الواقع من مصادرة للأراضي وتكثيف الاستيطان و"أسرلة" القدس، والاكتفاء بمركبات السلام الاقتصادي على ٤٠% من مساحة الضفة الغربية من خلال السماح لمزيد من الأموال والمساعدات الدولية بالتدفق على خزائن السلطة، وتقديم تسهيلات لتطوير البنى التحتية، وإنشاء مدن جديدة عصرية كمدينة روابي شمال شرقي رام الله، وتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية سواء للقطاع الخاص أو استثمارات مباشرة.

أما تيار الوسط واليسار الذي يمثله حزب الوسط بقيادة يائير لبيد وربما حزب مناعة إسرائيل الجديد بقيادة بيني غانتس، والأحزاب التاريخية "العمل وميرتس"، فيرى بالمقابل أن الأولوية تتمثل في إحراز تقدم على الصعيد الفلسطيني السياسي والاقتصادي وتطبيق حل الدولتين، أو الفصل العضوي بتعبير آخر، ومن ثم الانطلاق نحو الإقليم للتطبيع وتحويل التقدم في المسألة الفلسطينية كرافعة لاختراق العالم العربي اقتصادياً وسياسياً، والتأسيس لمصالح استراتيجية طويلة المدى تربط إسرائيل بالعالم العربي من خلال شبكات ربط برية وبحرية ومشاريع طاقة ومياه، مع مركزية إسرائيل في كل هذه الشبكات بما يصب بشكل أكبر لصالح إسرائيل، وليس شرطاً لدى تيار

الوسط واليسار التوالي مباشرة، بمعنى التحرك في الملف الفلسطيني ومن ثم العربي، ولكن من الممكن التحرك بالتوازي، بحيث يفضي التحرك في الملف الفلسطيني إلى وتيرة أسرع على الصعيد الإقليمي.

شكلت رؤية وزير الخارجية ورئيس حزب العمل السابق شمعون بيريز للسلام الاقتصادي، وصورة الشرق الأوسط بعد إنجاز التسوية، المشروع العملي المطروح حتى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين عام ١٩٩٥ وتسلم بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦، وإن توارى مشروع بيرس بعد صعود اليمين، إلا أن بعض تفاصيله وأهدافه ما زالت حاضرة وربما بصيغ مختلفة في مشاريع ورؤى أحزاب اليسار والوسط الحالية.

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م وإنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م، أصدر شمعون بيريز كتابا يحدد رؤيته للشرق الأوسط في المستقبل بعنوان "الشرق الأوسط الجديد"، ويتناول بالتفصيل المشاريع الإقليمية المشتركة التي من الممكن الشروع بها، ويركز على الإنتاج البحثي المعرفي والتكنولوجي الإسرائيلي وتطبيقاته التي من الممكن توظيفها في العالم العربي في قطاعات المياه والزراعة ومواجهة التصحر، يتحدث الكتاب عن أربعة أحزمة اقتصادية – سياسية للتطوير الإقليمي:

الحزام الأول: هو نزع السلاح وتقليص الإنفاق الأمني لتوفير الأموال لمشاريع التطوير الإقليمي.

الحزام الثاني: المياه، والتكنولوجيا الحيوية، والحرب على الصحراء، لصبغ الشرق الأوسط بالخضرة، وإمداده بوفرة من الأغذية تسد حاجات سكانه.

الحزام الثالث: هو الهياكل والبنى التحتية للنقل والاتصال.

الحزام الرابع: وهو يتعلق بالسياحة.

ويفصل بيريز في كتابه بنوع من الترويج والتبشير لأمثلة عن بعض المشاريع الإقليمية مثل قناة البحر الأحمر مع البحر الميت مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك إسرائيلي – أردني – سعودي، وتطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات مرتبطة بالبحر الميت، ومشاريع تطوير الصحراء وتحويل مناطقها الشاسعة للإنتاج الزراعي بالاعتماد على التكنولوجيا والعقل الإسرائيلي في مجال الزراعة والمياه.

أعدت وزارتا الخارجية والمالية الإسرائيليتان وثيقة رسمية لتقديمها في "القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي عقدت في ٣٠ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٤ في كازابلانكا في المغرب، تتقاطع الوثيقة في كثير من محاورها مع رؤية بيرس للشرق الأوسط والتي شرحها في كتابه الشرق الأوسط الجديد، وتركز على كيفية إنشاء مشاريع مشتركة بين إسرائيل ودولة الشرق الأوسط ، وتتوسعوالوثيقة المكونة من أكثر من ٤٠٠ صفحة في شرح أوضاع الشرق الأوسط، والمشاكل الاقتصادية والتنموية والصناعية التي يواجهها، وأهمها مشكلة التصحر، وندرة المياه، وقلة الموارد، والزيادة السكانية المطردة، ونسبة النمو المتواضعة مقارنةً بدول في أوروبا أو جنوب آسيا، كما تطرح الوثيقة وتفصل كيفية التغلب على هذه المشاكل عبر إنشاء عدة مشاريع ضخمة باستثمارات هائلة، تتكفل الأسرة الدولية بتمويلها على مدار العقود القادمة، وأهم المشاريع المطروحة إقامة طرق

مواصلات وسكك حديد إقليمية، وإقامة مناطق صناعية مشتركة بحيث تكون إسرائيل محورها، مع إنشاء مراكز أبحاث وتطوير لحل مشاكل ندرة المياه والتصحر ومشاكل الزيادة السكانية.

أما أهم مشاريع السلام الاقتصادي والتطوير الإقليمي التي يمثلها اليمين الصهيوني كمدخل للتطبيع والسلام الاقتصادي وتحويل إسرائيل إلى دولة إقليمية مركزية، خطة وزير المواصلات الإسرائيلي والعضو في حزب الليكود يسرائيل كاتس المعروف بقربه من نتنياهو، فقد طرح العام ٢٠١٧ خطة "سكك السلام الإقليمي" والتي حظيت بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي ودعم الإدارة الأميركية بالتوازي مع الحديث عن صفقة القرن.

ويقوم المشروع على إنشاء طريق تجاري من البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الخليج العربي شرقاً من خلال خطوط سكك الحديد تمر من إسرائيل إلى الأردن ومن ثم السعودية؛ ووفقا للخطة، سيتم تمديد مسار "قطار المرج" وهو مسار شرعت إسرائيل في إنشائه بداية العام ٢٠١٩، إلى ما وراء الحدود مع الأردن، وسوف يصل فرع آخر إلى جنين ويربط مناطق السلطة الفلسطينية من ذلك المحور، وبالتالي ستصبح إسرائيل جسرا بريا بين أوروبا ودول الخليج، وسيعمل المشروع على انتعاش التجارة بين دول الخليج العربي وموانئ البحر المتوسط ورافعة لتحقيق السلام الاقتصادي في الشرق الأوسط.

ويهدف المشروع أيضاً إلى تحويل الأردن مركزاً إقليمياً للنقل البري، والذي سيتم ربطه بنظام سكك حديد إقليمي إلى إسرائيل والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا في الغرب، كما سيتم ربط الأردن بالسعودية ودول الخليج والعراق في الجنوب الشرقي والشرق، والبحر الأحمر عبر العقبة وإيلات في الجنوب.

قضية إنسانية

عبد السلام ناصر . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

قضية فلسطين قضية سياسية بامتياز وهي قضية أرض محتلة وشعب مهجر، والواقع الحاصل في قطاع غزة والضفة الغربية لم يعد يخفى على أحد، والسبب الرئيس في كل ما حدث هو الاحتلال الذي يبتز الفلسطينيين الآن من أجل تغليب الإنساني على حساب السياسي.

إن تسهيل حياة الناس مطلب وضرورة وأمر ملح، لكنّ واحدًا من أهداف الاحتلال تاريخيًا هو إظهار القضية بمظهر أنها قضية إنسانية بحتة منذ النكبة ومنذ اللحظة التي تأسست فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" قدمت فلسطين على أنها قضية إنسانية، وأن أهلها بحاجة لملبس ومأكل ومشرب وإشباع حاجاتهم الأساسية والإنسانية، واليوم العالم كله يلوح ومستعد لتقديم الإنساني على السياسي، يمكنهم توفير حاجة الفلسطيني الإنسانية دون الانتقال لحل سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

لا يمكن الفصل بين السياسي والإنساني، لأن الأصل في المعادلة أن يخدم السياسي الإنساني، فإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والمقدسات والثوابت والحقوق كلها تهدف في النهاية إلى إحقاق الحق للإنسان الفلسطيني ولا يمكن مساومة ذلك كله على تسهيلات وتوفير بعض الاحتياجات.

إن إحداث انفراجة في وضع الناس جزء من المقاومة، لأن المقاومة هي المفاعلة وهي فعل شامل يضمن قوت الناس ومقومات حياتهم، وإن وضع العربة أمام الحصان أو استباق الأحداث والقول إن تغليب الإنساني على السياسي سيفضي إلى انتهاء القضية الفلسطينية غير حقيقي وغير موضوعي واستباق للأحداث، لا يمكن الاستمرار في الاشتباك مع العدو وظهير المقاومة مكشوف، رافد المقاومة الأساس هو الناس والشعب وتمتين الجبهة الداخلية وحمايتها أولوية دون الانزلاق للقول والاستباق بأن في الأمر تنازلات سياسية، لا سيما أن هذه الرواية ترد على لسان من قدموا التنازلات سلفا وذهبوا إلى اتفاق أوسلو والذي انتهى لما انتهى إليه الواقع الفلسطيني الحالي.

التذرع بالإنساني والتحذير من الاستغراق فيه ادعاء في غير محله فالناس في غزة خاضوا ثلاث حروب لا لأجل حاجة إنسانية وصمد الناس واحتضنوا المقاومة وانحازوا لها من قبل في انتخابات العام ٢٠٠٦ لا لأسباب أو لحاجة إنسانية، ومسيرات العودة لم تكن بدوافع إنسانية أو من أجل ملبس ومأكل ومشرب إطلاقا، والتهدئة الآن وفي هذا التوقيت وعقب المعادلات التي فرضتها المقاومة لا تأتي من موضع ضعف أو موقف ضعف بل بالندية وجولة التصعيد الأخيرة خير دليل، وقد قالت المقاومة كلمتها وأوصلت رسالتها لإسرائيل بأن الاقتراب من التهدئة لا يعني عدم الرد على التصعيد.

تغليب الإنساني على السياسي لم يكن فرية افترتها، لكن واقع الحالة الإنسانية لقطاع غزة كنموذج لتغليب الإنساني على السياسي جاء في بيان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جيمي ماكفولدريك، الذي طالب

بضرورة تحسين أوضاع قطاع غزة قبل وقوع الكارثة، فهل نتهم الرجل بأنه غلب الإنساني على السياسي وبالتالي فرط في القضية وثوابتها؟

إن التربص بالوضع الفلسطيني لم يعد خافياً واليقظة وحدها لا تكفي مع الحاصل، والاستجابة مقتضياتها كبيرة جدا ليس أقلها التطويع لتمرير التطبيع، والجمود والعناد سيفضي إلى بقاء الحصار والإغلاق كما هو، وبالتالي نحن أمام عملية تدليس كبيرة جداً ظاهرها تسهيل وانفراج أوضاع الناس لكن باطنها هو ترويض الناس وربط تحسن أوضاعهم وظروف معيشتهم بقبولهم بالممكن والمتاح عن البحث عن مقتضياته وتبعاته.

هناك عملية إنتاج ضخمة جداً لبالونات الاختبار المربكة لكنها تستهدف ترويض الرأي العام الفلسطيني، وتمرير ما يريده الآخرون. فالحذر واجب وعلى القيادات الفلسطينية أنّ تتصالح لإعادة القضية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٢/٢٦م

نموذج السلام المصري ـ الإسرائيلي: تنسيق أمني وتبعية اقتصادية

أحمد عبد الهادي . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/٢/٢٣

مرت أكثر من أربعة عقود على آخر حرب خاضها الجيش المصري في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ولذلك تراجعت جاهزيته للقتال، خصوصاً مع تنامي دوره الاقتصادي الذي أصبح يغطي نحو ثلث الاقتصاد المصري، ومع وجود ثقافة جديدة رسختها فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك تقضي بتولي الضباط العسكريين الكبار المتقاعدين لمناصب مهمة في إدارة الدولة. وقد جعل ذلك الجيش أميل إلى وجود استقرار سياسي، وإلى الإبقاء على خيار التسوية السلمية، والخوف من وقوع السلطة في أيدي قوى حزبية أو اتجاهات يمكن، حسب رأي قيادة الجيش، أن تورط البلد في حروب أو مغامرات عسكرية أو عداءات تستنزف الجيش كما تستنزف مصر ومواردها، أو قد تشكل خطراً على أمنها القومي.

بدأ انخراط الجيش المصري في الأنشطة الاقتصادية المدنية مطلع الثمانينيات، وتحديداً عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وما ترتب عليها من تقليص للمهام القتالية للجيش وخفض ميزانية الدفاع، وهو ما دفع القوات المسلحة للالتفات للنشاط الاقتصادي لتعويض ذلك. ومنذ بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠، بدأ نظام مبارك في تطبيق خطة للتحرير الاقتصادي، أو ما سُمي بسياسة الخصخصة الاقتصادية، شهدت هذه الفترة توسع الجيش في إنتاج السلع والخدمات المدنية بشكل أكبر، كما أقام المزيد من الشركات والمصانع الجديدة، والمزارع الشاسعة.

من التصنيع الحربي إلى الانفتاح الاقتصادي

لم تدم محاولات التصنيع العسكري المصري طويلًا بعد عودة وزارة الإنتاج الحربي عام ١٩٧١، إذ انقضت آخر حروب مصر مع الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٧٣، أما مشروع الهيئة العربية للتصنيع التي أنشئت عام ١٩٧٥، برأس مال يفوق المليار دولار، بغرض بناء صناعات عسكرية عربية مشتركة، فكان نصيبه الفشل بسبب التجاذبات السياسية العربية، وكتبت شهادة وفاته عام ١٩٩٣ بعد انسحاب الإمارات والسعودية من الهيئة.

استمرت "وزارة الإنتاج الحربي" التي جمعت غالبية المصانع العسكرية المصرية تحت إدارتها في التصنيع العسكري الخفيف والمتوسط، لكنها وبعد انتهاء عصر الحرب بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، بدأت تتحول هي الأخرى عن أهدافها التي أُنشئت من أجلها، فلم يعد التصنيع العسكري هدف الوزارة الرئيس تزامنًا مع برامج الانفتاح الاقتصادي التي بدأها الرئيس المصري أنور السادات وأكملها الرئيس المخلوع مبارك، ودخل الجيش المصري مضمار المنافسة في الاقتصاد المدني بشكل رسمي عبر القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية. صدر القرار بغرض تحقيق اكتفاء ذاتي للقوات المسلحة من السلع الغذائية والمدنية، وفي عهد مبارك تحول الجهاز ومعه وزارة الإنتاج الحربي التي امتلكت شركاتها ومصانعها الخاصة تدريجيًا كل شيء، عدا الصناعات العسكرية.

بعد صعود عبد الفتاح السيسي ليتولى وزارة الدفاع، أعلن عن تشكيل قوات التدخل السريع، وأعلن أن تلك القوات التي تم تشكيلها للمرة الأولى في القوات المسلحة، تأتي لتعزيز قدرة الجيش على مواجهة التحديات التي تواجه مصر في الداخل والخارج؛ وهو الدور الذي حاولت واشنطن طيلة عقود أن تجعله أولوية الجيش المصري بدلا من مواجهة إسرائيل. وأصبح التوجه الجديد للقوات المسلحة، يقول إن القادة الجدد للجيش المصري قد بدأوا بالفعل في تغيير عقيدة القوات المسلحة من قتال إسرائيل إلى محاربة الإرهاب.

اعتبرت فترة ما بعد الثالث من يوليو/ تموز عام ٢٠١٣ فترة ذهبية في تاريخ الشركات العاملة في حقل الإنتاج المدني التابعة للجيش المصري بشكل عام ووزارة الإنتاج الحربي بشكل خاص، وهي شركات كانت تعاني من انخفاض الإيرادات في فترات سابقة، خاصة مع قوة القطاع المدني، إلا أن نشاطها شهد توسعا غير مسبوق لتصل توقعات إيرادات تشغيل شركاتها لقرابة ١٥ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٨، وهو ما يعد خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠١٣ قبل صعود السيسي للحكم بعد انقلاب عسكري مدعوم من السعودية والإمارات.

لم يكن التحول من التصنيع الحربي إلى النشاط الاقتصادي هو الملمح الوحيد لحدوث تحول في عقيدة الجيش المصري وتغليبه للاقتصادي والريعي والربحي على العسكري، ولكن حدث تحول في تعريف العدو، إذ لم تعد إسرائيل هي العدو إطلاقا بل بدت كحليف وصديق.

تجلت أبرز ملامح التحول في عقيدة الجيش المصري في الذكرى الـ٤٤ لنصر أكتوبر ١٩٧٣، والذي تزامن مع تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة بين مصر وإسرائيل لأول مرة، وكان وزير الدفاع اليوناني بانوس كامينوس قد أعلن أن بلاده تنوي المشاركة في تدريب عسكري مشترك بين سلاح الجو المصري و(الإسرائيلي) والقبرصي. وقد أفضت التدريبات العسكرية المشتركة بين مصر وإسرائيل إلى طرح تساؤل عما إذا كانت إسرائيل قد باتت شريكاً لمصر بعدما كانت عدوا وقاتلة ومحتلة؟! حيث بنيت العقيدة العسكرية للجيش المصري منذ ١٩٤٨ على اعتبار إسرائيل العدو الأول.

ظهر التطور العلني للعلاقات المصرية- الإسرائيلية جلياً خلال مشاركة السفير المصري حازم خيرت في مؤتمر "هرتسيليا" السادس عشر المتخصص في مراجعة السياسات الأمنية والدفاعية للدولة العبرية، وعنوانه "أمل إسرائيلي، رؤيا أم حلم؟".

وفي مداخلة لسفير إسرائيل السابق في القاهرة ديفيد غوفرين، في "معهد أبحاث الأمن القومي INS" في جامعة تل أبيب، قال إن العلاقات بين إسرائيل ومصر تعتمد إلى حد كبير على الجانب العسكري، وأنه من أجل تثبيت السلام يجب أن يقوم على قدمين؛ الأولى عسكرية والثانية مدنية اقتصادية، والدمج بين الجانبين يضمن بقاء التعاون على المدى البعيد بين الطرفين.

نجحت إسرائيل أخيرا، بفضل مجموعة عوامل، على رأسها تفعيل النشاط الاقتصادي للجيش المصري وتنشيط بيئة السلام الاقتصادي بينها وبين مصر من كامب ديفيد إلى اتفاقية "الكويز" العام ٢٠٠٤ وصولا لتصدير الغاز لمصر، في أن تتحول من العدو الأول والخطر الأكبر على مصر، إلى الحليف الأهم عسكرياً وسياسياً، فبعدما

كانت العلاقة بين الدولتين حالة حرب ومواجهة عسكرية مباشرة، أصبح التنسيق العسكري والأمني بينهما يفوق كل التوقعات، كما وصفت القناة العاشرة الإسرائيلية، حتى صارت العمليات العسكرية المصرية في سيناء تتم بناءً على المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية، بالرغم من أنه ومنذ فترة وجيزة كان هناك رفض إسرائيلي قاطع لدخول أية معدات حربية لسيناء ومطالبة صارمة للجيش المصري بإخراج دباباته من سيناء، بل وأصبح الجيش الإسرائيلي نفسه يقوم بعمليات عسكرية داخل الأراضي المصرية.

ختاما، فإن السلام الاقتصادي لم يكن وحده المسؤول عن تغيير عقيدة الجيش المصري، لكن للعنصر البشري دوره أيضا، خاصة أن القيادة العسكرية الحالية في مصر لم تخض أي حرب ضد إسرائيل. ويمكن إضافة سبب آخر ذو أهمية بالغة في تغيير العقيدة العسكرية للجيش المصري، وهو تحول القوات المسلحة من كونها مؤسسة حربية تخوض الحروب دفاعاً عن الوطن، إلى مؤسسة مهتمة بإدارة المشروعات المدنية والاقتصادية، وعليه أصبح قادة الجيش يستبعدون من أذهانهم تماماً فكرة الحرب أو اعتبار إسرائيل عدواً يجب مواجهته.

العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل

عماد أبو عوّاد ـ مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

مقدمة

العلاقات بين المستويين المدني والعسكري، في الدولة العبرية كانت منذ قيام الدولة، محط نقاش دائم، وفي السنوات الأخيرة تحديداً، تضاعف حجم النقاش الجماهيري العام، حيال هذه العلاقة، ويزداد هذا النقاش، كلما تم تحويل المسائل الأمنية إلى أمر مقدس، يُمنع المساس به، أو الاعتراض على مخرجاته، ومخصصاته.

في الدولة العبرية، والتي إلى الآن تفتقد لوجود دستور ينظم حياتها، تتداخل فيها العلاقات ما بين المستويات المختلفة في الدولة، خاصة فيما يتعلق بملف الأمن القومي، والذي تُشرف عليه المؤسستان العسكرية والسياسية، في آن معاً، تداخل لم يخلو في كثير من الأحيان، من وجود خلافات وتداخل في الصلاحيات، وتراشق على العلن، حيال صاحب القرار، في قضايا مختلفة.

يناقش هذا البحث، طبيعة العلاقة ما بين المستويين السياسي والعسكري في "إسرائيل"، وهل في ظل وجود التحديات الأمنية المتنوعة التي تواجه الكيان، صورة تلك العلاقة واضحة، ويحاول البحث الوقوف على دور الجيش الإسرائيلي في اتخاذ القرار، وهل الدور الذي يؤديه يعتبر كافياً، ولمن تميل الكفة في اتخاذ القرار.

والأهم من ذلك، يحاول الاجابة عن تساؤل، هل العلاقة بين المستويين واضحة، تحديداً في السنوات الأخيرة، في ظل غياب القيادة العسكرية عن تصدر المشهد السياسي، كما كان الحال مع بدايات الدولة، والتي شهدت رؤساء وزراء من خلفية عسكرية، كمناحم بيجن واسحاق رابين وغيرهما.

المنظومة العسكرية في "إسرائيل"

النظام السياسي في "إسرائيل"، هو نظام برلماني، يفرز حكومة بيدها صلاحيات إدارة البلاد، فيما للرئيس فيها، موقع سياسي تكميلي، لا يمتلك سوى صلاحيات رمزية، فيما المنظومة الأمنية هو اسم يُطلق على مجموعة من الهيكليات التي تعمل لحفظ الأمن في الدولة، من المخاطر الداخلية والخارجية، وتتوزع خريطة المنظومة الأمنية في إسرائيل على سبعة مكونات أساسية:

وزارة الجيش.

هي الجسم الحكومي المسؤول عن أمن "إسرائيل"، ويرأسه وزير الجيش في الحكومة، ويخضع لمسؤوليات وزارة الجيش، الجيش "الإسرائيلي"، وقسم الصناعات العسكرية، ويقع على عاتق الوزارة كذلك الاهتمام بالمعاقين من الجنود وعائلات الجنود القتلى، وهي الوزارة صاحبة الحصة الأكبر من ميزانية الدولة (ايبن، ٢٠١٥)، ويعتبر وزير الجيش الشخصية الثانية[١] من حيث الأهمية في الحكومة "الإسرائيلية"، وله ولوزارته أربع مهام رئيسة:

الرقابة والتمثيل، حيث يعتبر وزير الجيش، المسؤول عن الجيش ورقابته من قبل الجهات التنفيذية، وممثلا للجيش أمام الحكومة، إلى أن ادارة الجيش تبقى بيد رئيس هيئة الأركان.

على المستوى الاستراتيجي، اتخاذ قرارات تتعلق بالمواضيع الامنية القومية.

على المستوى الاداري، اتخاذ قرارات في توزيع الميزانية العسكرية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيينات في الجيش.

اتخاذ قرارات تتعلق في مسألة بناء القوة العسكرية آلية تفعيلها..

الجيش "الاسرائيلي".

الجيش "الإسرائيلي" هو المؤسسة الأهم في المنظومة الأمنية، وتعتقد "إسرائيل" أن جيشها هو الأقوى في الشرق الأوسط (أخبار الثانية، ٢٠١٠)، وواحد من أقوى الجيوش في العالم (Bender, 2014)، ويقع على رأس مؤسسة الجيش، هيئة الأركان والذي يرأسها رئيس هيئة الأركان " الرمتكال"، ويعتبر وزير الجيش هو المرجعية لهيئة الأركان ورئيسها، ولرئيس هيئة الأركان نائباً وكذلك أربع قيادات أخرى تتوزع عليها قيادة الجيش، للتشاور واتخاذ القرارات.

مؤسسة المخابرات والمهام الخاصة (الموساد).

يعتبر الموساد "الإسرائيلي" هو الجسم الأساسي في مجموعة المخابرات الإسرائيلية التي تعمل خارج الحدود الإسرائيلية بوظيفتي التجسس والاغتيال، وجمع المعلومات الخارجية والتحذير من الحرب، ويتبع الموساد مباشرة إلى رئيس الوزراء "الإسرائيلي" (شمرون، ١٩٩٦). وينقسم الموساد إلى قسمين، القسم الاداري والذي يشمل الادارة ورئاسة الموساد، ووحد التخطيط والموارد البشرية والدعم اللوجستي (ملمن، ٢٠٠٥)، ويضم الموساد ثمانية وحدات تنفيذية، أبرزها تيبل وتسومت (ملمان و ربيب، ٢٠١٢).

خدمة الامن العام (الشاباك).

الشاباك "الاسرائيلي" –مصلحة الأمن العام–، تأسس في العام ١٩٤٩، وكان تابعاً في البداية للجيش "الاسرائيلي"، إلى أنه في العام ١٩٥٠ أصبح جسماً مستقلاً يتبع مباشرة لمسؤولية رئيس الوزراء، وللشاباك العديد من الأهداف، أبرزها، القضاء على التجسس الخارجي الذي يعمل لصالح أعداء "اسرائيل"، تأمين الأمن الشخصي للشخصيات الهامة في الدولة، القضاء على "الارهاب الداخلي"، تأمين المناطق الحيوية في "اسرائيل"، وتحديد طريقة التأمين المناسبة للوظائف والمهام (ملمان و ربيب، ٢٠١٢)، ويعمل الشاباك "الإسرائيلي" ضمن تقسيمات مناطقية، ويعتبر القطاع العربي أكبر القطاعات في عمل الشاباك (ميلمان، ٢٠٠٤)، بهدف كشف ومنع الأعمال العدائية من قبل العرب ضد اسرائيل.

وزارة الأمن الداخلي.

هي وزارة حكومية، يعود اليها المسؤولية عن الأمن الداخلي في "اسرائيل"، وتُشرف على الشرطة الاسرائيلية، ومصلحة السجون، والدفاع المدني، ويقف على رأس الوزارة وزير الأمن الداخلي "الإسرائيلي" ويعتبر من المناصب الهامة في الدولة، حيث تخضع لسلطة الوزير مباشرة الشرطة، ومصلحة السجون "الاسرائيلية"، ولوزارة الأمن الداخلي العديد من المهام أبرزها:

أولاً: منح مواطنة واقامة، اصدار تصاريح الدخول والبقاء في اسرائيل، ادارة الترتيبات السكانية من اصدار شهادات ميلاد وهويات، وشهادات زواج وغيرها.

ثانياً: التخطيط والرقابة على اماكن ومشاريع البناء في اسرائيل، ورقابة السلطات المحلية، والاشراف على الدفاع المدني (الول، ٢٠٠٩).

الشرطة "الاسرائيلية".

الشرطة "الإسرائيلية" هي القسم المسؤول عن حفظ الأمن الداخلي في الدولة، وتتبع بشكل مباشر لوزير الأمن الداخلي في الحكومة "الإسرائيلية"، والتي تقوم بتعيين القائد العام للشرطة (الشرطة الاسرائيلية، ٢٠١٦).

مصلحة السجون العامة.

مصلحة السجون "الإسرائيلية" (شاباس)، هي الشبكة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالسجن، وتدير تحت قيادتها ٣٣ سجناً في مناطق مختلفة، ويقع مقر القيادة العامة لمصلحة السجون في منطقة أيلون قرب الرملة، ويديرها "النتسيب" مدير مصلحة السجون (مصلحة السجون، ٢٠١٦).

نظرياً، طبيعة العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي.

العلاقة ما بين المستويين السياسي والعسكري، هي جزء من العلاقات ما بين المستوى الجماهيري المدني، والمستوى العسكري، وكما هو متّبع في الدول الدمقراطية، فإنّ المستوى العسكري يخضع لسلطة ورقابة المستوى المدني، الذي من شأنه اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالدولة، بطبيعة الحال، بالتشاور مع المستوى العسكري لوضع الاستراتيجيات الأنسب.

بشكل عام هناك العديد من النظريات التي تُحدد طبيعة العلاقة ما بين المستويين العسكري والسياسي، في أي دولة، تُعتبر من الدول الدمقراطية.

نظرية المسؤولية المشتركة، هي نظرية تنص على ضرورة التمييز بين الصلاحية القانونية التشريعية، الممنوحة للمستوى السياسي، لتصل العلاقة لحدود التقاسم المتفق عليه بين الجانبين، والتعاون من أجل صياغة استراتيجية الأمن القومي بالشراكة بين الجانبين، وهذا ما فضله اللواء السابق في الجيش الإسرائيلي، والذي طالب أن تكون هذه طبيعة العلاقة ما بين المستويين في "إسرائيل" (هكوهين، ٢٠١٤).

نظرية التنسيق، وهي نظرية تقتضي أن يكون هناك، تنسيق كامل بين المستويات، الثلاث في المجتمع، السياسي، الأمني وكذلك المجتمعي (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)، للوصول إلى الوضع الأقرب للمثالية، في العلاقات الداخلية بين المستويات المختلفة، وهو الأمر الذي يتطلب ثقافة مجتمعية موّسعة، للقدرة على التأثير في كلا المستويين السياسي والعسكري.

نظرية الشراكة موجهة الهدف، وهي نظرية تنص على أن يكون هناك تواصل مستمر بين الجانبين، يشمل حوار باتجاهين، الأول هو اتجاه تعليمي، بحيث يدرك كلا الجانبين، حاجاتهما وكذلك اهدافهما، والجانب الآخر، جانب تشاوري للوصول إلى الخطط الأنسب، والاستراتيجيات الأفضل للعمل (ميخال و ايبن، ٢٠١٦).

علاقة المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل، ما بين النظرية والتطبيق.

وفق قانون الجيش والذي تمّ سنه في العام ١٩٧٦، فقد تم التأكيد وبشكل واضح على تبعية المستوى الأمني للمستوى السياسي (ارز، ٢٠٠٦)، وحتى ما قبل سن القانون فقد كان هذا واضحاً، من خلال ما رسخه، أول رئيس وزراء للدولة العبرية، والذي أكد أنّ الجيش لا يُحدد سياسات، وإنّما يخضع مباشرة للمستوى السياسي.

ووفق التقسيمة الهيكلية، والمسؤولية الإدارية، فإنّ الجيش الإسرائيلي، الذي يرأسه رئيس هيئة الأركان، يتبع مباشرة لوزير الجيش في الحكومة الإسرائيلية (رابيش، ٢٠٠٧)، بحيث يكون وزير الجيش هو ممثل الجهة العسكرية في الحكومة، والمسؤول المدني عن الجيش، وقد جرت العادة في "إسرائيل" غالباً، أن يكون وزير الجيش من خلفية عسكرية، إلّا في حالات نادرة كما شهدت السنوات الأخيرة، بوجود افيجدور ليبرمان وعمير بيرتس على رأس وزارة الحرب.

ومن حيث توزيع المسؤوليات، فإنّ مهمّة المستوى السياسي، هي تحديد الأهداف العامة التي يجب الوصول إليها، وعلى الجيش الوصول لتلك الأهداف من خلال صياغة استراتيجية وتكتيك، للوصول لتلك الأهداف، حيث وفق القانون، رئيس هيئة الأركان "الرامتكال"، هو القائد الوحيد للمعركة (ايبين، ٢٠١٥)، والذي يجب عليه ادارتها بالتنسيق والتشاور مع قيادة الجيش.

إلّا أنّ فقدان المستوى السياسي، في الكثير من الحالات للخبرة العسكرية، يدفعه للاستعانة بالمستوى العسكري، بمعنى أنّ المستوى السياسي، الذي من صلاحيته اتخاذ القرار، وإعطاء أوامره للجيش، أوامر تكون في الغالب مبنية على الخيارات التي يضعها المستوى العسكري أمام المستوى السياسي (يحزكيلي، ٢٠١١)، بمعنى أنّ المستوى العسكري شريك في القرار، دون أن يكون ذلك واضحاً في القانون، الذي يؤكد سيادة المستوى السياسي، في اتخاذ القرار الأمني.

لذلك من الناحية النظرية، فإنّ العلاقة ما بين المستويين، تجعل من المستوى العسكري خاضع بشكل تام للمستوى السياسي، تحت خط عريض يجعل من المستوى العسكري منفذ للسياسات الحكومية (هكوهين ي.، ٢٠١٤)، وفق ما تقتضيه الحاجات السياسية، وتسمح به القدرات العسكرية، والتي يحددها رئيس المنظومة العسكرية، والذي هو جزء من الحكومة المدنية، وليس شرطاً أن يكون من خلفية عسكرية.

إلّا أنّ طبيعة العلاقة بين الجانبين تطبيقياً وعملياً على الأرض، قد تختلف باختلاف الحالة أو الظرف المُعاش، والذي يتطلب اتخاذ قرارات مصيرية، قد تؤدي في بعض الأحيان إلى وجود سيطرة للرأي العسكري على حساب التوجه السياسي، كالذي حدث قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وبعد تردد القيادة السياسية، قام أحد الضباط وهددها بالاستقالة في حالة عدم بداية الحرب (ارشيف الدولة، ٢٠١٧)، الأمر الذي دفع القيادة المرتبكة حينها، لقبول هذا التوجه الذي خالف الرأي العام السياسي في ذلك الوقت (ارشيف الدولة، ٢٠١٧).

لكن هذا لا يُخفي الحقيقة الأهم، أنّ رئيس الوزراء هو الشخصية الأهم في اتخاذ القرار العسكري، وحتى بغض النظر عن امتلاكه خلفية عسكرية، أم لا، فإنّه يمتلك حرية عمل واسعة، وسيطرة كبيرة، احياناً بمساعدة مستشارين غير رسميين، لتحديد السياسة العامة، والتي أدت في أحيان كثيرة، وفق الكثير من الباحثين، إلى اضرار كبيرة على الأمن العام، بسبب تمسكه بتوجهاته الشخصية، وافكاره التي يتبناها (فدهستور، ٢٠١٢).

العيوب التي تعتري طبيعة العلاقة بين المستويين في "إسرائيل".

كثيرة هي العيوب التي تعتري العلاقة ما بين المستويين السياسي والعسكري في "إسرائيل"، ويكاد هناك شبه اجماع إسرائيلي داخلي، على أنّ عيوب كثيرة تعتري طبيعة العلاقة ما بين المستويين العسكري والسياسي في "إسرائيل"، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على اتخاذ القرار، وعلى النتائج في كثير من الأحيان.

حيث وفق الباحثين الإسرائيليين، ووفق العديد من لجان التحقيق التي عُقدت في "إسرائيل"، لبحث بعض الإخفاقات العسكرية، اتضح أنّ "إسرائيل" تُعاني من عدم وجود وضوح في صلاحيات كلٍّ من المستوى السياسي والعسكري في اتخاذ القرار (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)، حيث وفق القانون بشكل عملي، لا يوجد تعريف لطبيعة المسؤولية السياسية على المستوى العسكري.

حيث بالنظر للقانون، فإنّ مسؤولية الجيش، تعود للحكومة، بمعنى أنّ رئيس هيئة الأركان يتبع لوزير الجيش، وكذلك للحكومة، وعليه أن يتلقى التعليمات من كلا الطرفين، لكن على الأرض، ومن خلال التطبيق، فإنّ رئيس هيئة الأركان يتلقى تعليماته من وزير الجيش، وغير مطلع على ما يحدث في أروقة الحكم، الأمر الذي قد يوّلد توجه مخالف للحكومة (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)، يسلُكُه، كلٌّ من وزير الجيش ورئيس هيئة اركانه.

أمر آخر، فإنّ هناك فجوة كبيرة، بين الأهداف السياسية، وبين ما يقوم به الجيش على الأرض، حيث خلال الحرب، أو العمليات العسكرية، يتحول وزير الجيش، ورئيس الوزراء الى قيادات عسكرية منفصلة عن الحكومة، قد تذهب أبعد من الأهداف المحددة لها أو أقل من ذلك، في ظل وجود فجوة واضحة من التواصل، بين المستوى السياسي والعسكري، بسبب فقدان جسم واضح، يربط بين كلا الجانبين (يعلون، ٢٠١١).

حيث بالنظر إلى ما قام به ارئيل شارون، وزير الجيش الإسرائيلي خلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، من اعطاءه أوامر لقائد الجبهة الشمالية بالاقتراب من القوّات السورية، خلافاً للتوجه السياسي العام الذي حذّر من ذلك (ارليخ، ٢٠٠٦)، يوّضح أنّ الحرب تشهد وجود جسمين مختلفين، سياسي وعسكري، للجانب العسكري فيه عملياً، نفوذ وسيطرة، تَساهم بشكل كبير، إلى تعقيد صورة صلاحيات كل مؤسسة من المؤسستين السياسية والعسكرية.

إلى جانب ذلك، فإنّ تمتع رئيس هيئة الأركان بقوّة كبيرة، وشعبية واسعة، تدفعه احياناً لتجاهل المطالب والتوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال، تجاهل رئيس هيئة اركان الجيش الإسرائيلي، شاؤول موفاز، خلال بداية الانتفاضة الثانية، مطالب المستوى السياسي، بإخلاء مناطق في الخليل مُصنفة على أنّها مناطق "أ" (ميخال و ايبن، ٢٠١٦) أي تتبع للسلطة الفلسطينية، ورغم تجاهل موفاز لتلك المطالب، لم تكن هناك ردود فعل، تُشير إلى استنكار هذا السلوك، من موفاز الذي أصبح وزيرا للجيش فيما بعد.

والأهم من ذلك، هو عيب العلاقة الذي يتمحور، حول عدم وجود تعليمات واضحة من القيادات السياسية للعسكرية (يدلين، ٢٠١٣)، ويرتبط ذلك في كثير من الأحيان بفقدان الخبرة العسكرية للقيادة السياسية، وقد تجلّى ذلك بوضوح في تقرير مراقب الدولة عن الحرب الأخيرة على غزة، والذي كشف عدم وجود تعليمات واضحة من القيادة السياسية للجيش (مراقب الدولة، ٢٠١٧)، الأمر الذي أثار حرباً داخل المجلس الوزاري المصغر، بتبادل اتهامات وصلت الى حدود، تحميل رئيس الوزراء ووزير جيشه، مسؤولية عدم اطلاع المجلس على سير المعركة، واتهامات أخرى بالتضليل، واتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، من قبل أعضاء حكومته، بالعمل لصالح حزبه وسياسته خلال الحرب، وعدم الجرأة على اتخاذ القرار، وتهرب من تنفيذ السياسات المتفق عليها (بلومنتال، ٢٠١٧).

إلى جانب ذلك، فقد باتت تشهد السنوات الأخيرة، ظهور الخلاف بين المستويين بشكل علني أمام الجمهور، الأمر الذي انعكس على الثقة بهما، ويُحال ذلك في كثير من الأحيان، إلى رفض الجيش للتوجه السياسي، كونه أكثر خبرة في الجال الأمني، ويُمكن فهم ذلك، من خلال رفض الجيش اعداد خطة لمهاجمة المفاعل النووي الإيراني في العام ٢٠١٠، حيث اعتبر جابي اشكنازي رئيس هيئة الأركان أنّ ذلك من الممكن أن يؤدي إلى حرب (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)، هذا الموقف أثار عاصفة داخلية، دفعت وزير الجيش آنذاك ايهود باراك، إلى التأكيد بشدة على أنّ دور الجيش اعداد الخطة والتنفيذ، وليس تحديد السياسات.

اقتراحات ترتيب العلاقة من جديد.

من أجل التغلّب على العيوب التي تعتري طبيعة العلاقة بين الطرفين، تم تقديم العديد من الاقتراحات، والتي تُقر بضرورة إيجاد حلول تحول من إمكانية الوقوع في أخطاء استراتيجية، قد تؤدي إلى المساس بالأمن القومي.

من بين تلك الاقتراحات هو تفعيل مجلس الأمن القومي، بحيث يكون هذا الجسم الموجود، فعّال عملياً، من خلال القيام بدوره، بصياغة استراتيجية أمنية واضحة، وتكون الجسر الرابط بين المستويين العسكري والسياسي (فدهستور، ٢٠١٢)، ويستطيع أن يجسر الخلافات التي تسبق في الغالب كل عملية عسكرية، كون المجلس، الذي يتبع لرئاسة الوزراء، خارج نطاق المؤسستين من الناحية العملية، وستكون موازناته أمنية وسياسية، تعمل للصالح العام، وتُشتت المصالح الشخصية أو الحزبية في اتخاذ القرار.

إلى جانب ذلك، فقد تم تقديم اقتراح، يقضي باعتبار رئيس هيئة الأركان المسؤول الأول عن المستوى العسكري، تخضع له كافة القيادات العسكرية بشكل مباشر، دون إمكانية الالتفاف من قبل القيادة السياسية (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)،

والتواصل مع تلك القيادات بمعزل عنه، الأمر الذي يخلق نوع من وجود تشتيت، وتشويش في الاشراف على سير العمليات وفي اتخاذ القرار.

وفي ظل الإقرار، أنّ أعضاء المجلس الوزاري المصغر، يعانون من نقص في الخبرة الأمنية، فقد تقدم بعضهم بمقترح قانون، يقضي بضرورة تعيين مستشار عسكري لكلٍّ عضو في المجلس المسؤول عن إدارة الحرب، إلى جانب إلزام كل عضو، بدراسة المواضيع الأمنية المقدمة بنوع من التفصيل (ازولاي، ٢٠١٧)، وقد ظهر هذا المقترح، بفعل اثبات تقارير مراقب الدولة، فقدان غالبية أعضاء المجلس، الخبرة الأمنية، خاصة أنّ غالبيتهم ليسوا من خلفيات عسكرية، بمن في ذلك وزير الجيش الحالي، افيجدور ليبرمان.

والأهم من ذلك، هو الطرح المُقدم، والذي يطالب بضرورة تحديد صلاحيات كلّ طرف بكل واضح ووفق القانون، وعدم ترك بعض الجوانب فيه، تحتمل الكثير من التفسيرات (ميخال و ايبن، ٢٠١٦)، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان، إلى تصادم ونزاع صلاحيات، وسيطرة طرف على حساب الآخر، بناءً على قوّته الكاريزمية وشعبيته في الشارع، الأمر الذي يؤثر في سير اتخاذ القرار، وسير العملية العسكرية، بناءً على توجهات ضيقة، إمّا لرئيس الوزراء، أو قيادات عسكرية ذات ثقل كبير، كما تم التطرق اليه في بعض الأمثلة أعلاه.

خاتمة:

"إسرائيل" من الدول التي تعيش ظروف أمنية معقدة، حيث وبعد سبعة قرون على تأسيسها لا زالت تُعاني مت وجد مخاطر أمنية، من الطبيعي أن تلاحقها في ظل الحقيقة التي تتبناها الأغلبية على أنّ دولة الاحتلال هذه، كيان غريب، قائم على الاستيطان في المنطقة.

مع بداية التأسيس ارتبطت قوّة الدولة بوجود شخصيات كاريزمية من العيار الثقيل كديفيد بن جوريون، الأمر الذي جعل الكثير من القرارات والصلاحيات مرتبطة بالشخص وليس القانون، وهذا ما يُفسر عدم وجود قوانين واضحة رتبت العلاقة بين المؤسستين العسكرية والأمنية.

والأهم من ذلك، أنّ الكثير من رؤساء الوزراء في "إسرائيل"، خاصة مع بداية تأسيس الدولة، كانت بالأصل قيادات عسكرية، وسبق لها أن شغلت منصب القائد الأعلى للجيش، الأمر الذي كان يُعطي اريحية في التعامل ما بين المؤسستين.

العقد الأخير وتحديداً الحكومات الأخيرة، باتت تشهد غياب الشخصيات العسكرية عن رئاسة الوزراء، وربما وزارة الجيش كما هو الوضع الحالي، في ظل اعتبار بعض الأحزاب أنّ تكليف أحد أعضاءها بشغل منصب وزارة الجيش، يُساهم برفع أسهم الحزب، الأمر الذي ساهم بوجود نوع من الفجوة، ونزاع صلاحيات، وتضارب في كثير من الأحيان بين المستويين، الأمر الذي دفع الكثير من المراكز البحثية، والتقارير الصادرة عن مراقب الدولة، للمطالبة بضرورة ترتيب العلاقة بين المؤسستين بوضوح.

المؤسستان العسكرية والأمنية في "إسرائيل"، تُعانيان في الفترة الأخيرة من وجود نقد ممنهج، مبني على الإخفاقات الكثيرة التي باتت تعتري كليهما، وربما الغموض في طبيعة الصلاحيات، يجعل من الأمر مريح من جانب القاء كلٍّ منهما المسؤولية على عاتق الجانب الآخر، وإن كان حجم تحميل المسؤولية للمستوى السياسي أكبر، فإنّ الأخير مرتاح لطبيعة العلاقة حالياً، ولن يقوم بالتغيير، الذي قد يفقده حرية واسعة من العمل، في تحديد هيكلية الجيش وطبيعة عمله.

References

Bender, J. (2014, Apr 23). The 11 Most Powerful Militaries In The World. Retrieved from Business Insider: /http://www.businessinsider.com/11-most-powerful-militaries-in-the-world-2014-4

أخبار الثانية. (٢٨ تشرين أول، ٢٠١٠). تساهل: هتسابا هخزاك بمزراح هتيخون (جيش الدفاع الاسرائيلي: الجيش الاقوى في الشرق الاوسط). تم الاسترداد من القناة الثانية: http://www.mako.co.il/news-military/security-q4_2014/Article-42e03b12e165941004.htm

ارشيف الدولة. (حزيران، ٢٠١٧). مسماخيم شونيم بعنياني ملحمات ششات هيميم (وثائق متنوعة في حرب حزيران ١٩٦٧). تم الاسترداد من ارشيف الدولة: http://www.archives.gov.il/archives/#/Archive/0b0717068031bdef/File/0b07170680b2733a

الشرطة الاسرائيلية. (٢٠١٦). همبنيه هأرجوني لشمترا (البناء التنظيمي للشرطة الاسرائيلية). تم الاسترداد من الشرطة الاسرائيلية: http://www.police.gov.il/portal.aspx?pid=56&mid=17

المعهد الاسرائيلي للدمقراطية. (كانون اول، ٢٠٠٦). مسراد هبنيم فسار هبيتخون (وزارة الامن الداخلي ووزير الدفاع). تم الاسترداد من المعهد الاسرائيلي للدمقراطية: http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%95%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%A4%D7%A8%D7%9C%D7%9E%D7%A0%D7%98/%D7%92%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%9F-52/

الول. (٢٦ كانون ثاني، ٢٠٠٩). تحومي اخريوت مسراد هبنيم (نطاقات مسؤولية وزارة الأمن الداخلي). تم الاسترداد من الول: http://www.elulbm.org.il/?p=6

ايتر هيخيدا. (٢٠١٤). مبنيه تساهل (هيكلية الجيش). تم الاسترداد من ايتر هيخيدا: http://www.yehida.co.il/index.php?option=com_content&view=article&id=98&Itemid=72

ايتي بلومنتال. (٢٤ كانون ثاني، ٢٠١٧). بنت: دوخ تسوك ايتان رعيدات ادما (بنت: تقرير مراقب الدولة زلزال). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4911943,00.html

بناحس يحزكيلي. (٢٠١١). يحسي هجوملين بين هديرج هازرحي مديني فبين هديرج هتسبائي (العلاقات المتبادلة بين المستوى المدني والعسكري). القدس: الجامعة العبرية.

جاد شمرون. (١٩٩٦). هموساد فهميتوس (الموساد والاسطورة). القدس: كيتر سفريم.

جرشون هكوهين. (٢٠١٤). ما لؤومي ببيتخون هلؤومي (ما هو القومي في الأمن القومي). تل ابيب: وزارة الأمن.

رامي ارز. (٢٠٠٦). يحسي هديرج هازرحي فهديرج هتسبئي بيسرائيل (علاقة المستوى المدني والعسكري في اسرائيل). مركز يافا للابحاث الاستراتيجية، صفحة ١٦.

رؤوبن ارليخ. (٢٠٠٦). مكوما شل سوريا بملحيمت لبنون هريشونا (مكان سوريا في حرب لبنان الاولى). نتانيا: مركز معلومات ماشير عميت.

رؤوبن فدهستور. (٢٠١٢). هبيتخون هلؤومي بيسرائيل مي محليت فكيتساد (الامن القومي في اسرائيل من يقرر وكيف). تأليف رؤوبن فدهستور، بيتخون لؤومي مبات بيكورتي (الامن القومي، نظرة نقدية) (الصفحات ٢٠-٢٦). تل ابيب: مركز دانيال ابراهمز للدراسات.

شموؤل ايبن. (٢٠١٥). هتنتسحوت عل تكتسيب هبيتخون بيسرائيل (الخلاف حول ميزانية الدفاع في اسرائيل). تم الاسترداد من المعهد لدراسات الامن القومي: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/%D7%90%D7%91%D7%9F%20-%20%D7%AA%D7%A7%D7%A6%D7%99%D7%91%20%D7%94%D7%91%D7%99%D7%98%D7%97%D7%95%D7%9F.pdf

شموئيل ايبين. (١٩ آب، ٢٠١٥). استراتيجيات تساهل فاحريوت هديرج همديني (استراتيجية الجيش، ومسؤولية المستوى السياسي). معهد دراسات الأمن القومي.

عاموس يدلين. (٢٠١٣). تسابا فاستراتيجيا (الجيش والاستراتيجية). تل ابيب: معهد دراسات الأمن القومي.

كوبي ميخال، و شموئيل ايبن. (تموز، ٢٠١٦). عكرونوت هسيخ بين هديرج همديني فهتسبائي بيسرائيل (اسس النقاش بين المستويين السياسي والعسكري في اسرائيل). معهد دراسات الأمن القومي ، الصفحات ١٢-١٣.

مراقب الدولة. (اذار، ٢٠١٧). برسوم دوخ عل مبتساع تسوك ايتان (نشر تقرير عن حرب غزة ٢٠١٤). تم الاسترداد من مراقب الدولة: http://www.mevaker.gov.il/(X(1)S(cjafr0dfht3enldnm4u4xdcd))/he/publication/Articles/Pages/2017.02.28-Tzuk-Eitan.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1

مصلحة السجون. (٢٠١٦). همبنه هأرجوني لشاباس (البناء التنظيمي لمصلحة السجون). Retrieved from مصلحة السجون: http://ips.gov.il/Web/He/About/Structre/Default.aspx

موران ازولاي. (١٠ حزيران، ٢٠١٧). فعدات هسريم لحكيكا تسبيع عل حوك هكابينت (لجنة الوزراء ستصوت على قانون المجلس الوزاري). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت : https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4973923,00.html

موشيه يعلون. (كانون اول، ٢٠١١). هكنات هكوخ لعيموت موجبال (تجهيز القوّة للمواجهة المحدودة). معرخوت، الصفحات ٢٤-٢٩.

ميخال دانييل. (٢٠ حزيران، ٢٠١١). مبنه تساهل: همدريخ هماليه (هيكلية الجيش: المرشد الكامل). تم الاسترداد من ماكو: http://www.mako.co.il/pzm-recruits/guides/Article-fe4c56dfa9ca031006.htm

نعمي رابيش. (آذار، ٢٠٠٧). تسابا شل مدينا او مدينا شل تسابا (جيش الدولة ام دولة الجيش). المعهد الإسرائيلي للدمقراطية.

واللا. (٢٨ تشرين أول، ٢٠١٤). ديرج: تساهل هخزاك بيوتير بمزراخ هتيخون (ترتيب: جيش الدفاع الاقوى في الشرق الاوسط). تم الاسترداد من واللا: http://news.walla.co.il/item/2796682

يديعوت احرونوت. (٧ ايلول، ٢٠١١). تسابا تركيا نيجد تساهل: مي جدول يوتر (جيش تركيا ضد اسرائيل : من الاكبر أكثر). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4118811,00.html

يسي ملمان، و دان ريبب. (٢٠١٢). ملحموت هتسلليم هموساد فكهيلات همورديعين (حرب الظلال، الموساد وطائفة المخابرات). تل ابيب: مشكال (يديعوت سفريم).

يوتام هكوهين. (١٩ آب، ٢٠١٤). مكبلات هخلتوت للميدا (من اتخذا القرار للدراسة). تم الاسترداد من بلوج دوالوج: https://doalogue.co.il/blog/%D7%9C%D7%9E%D7%99%D7%93%D7%94-%D7%94%D7%99%D7%90-%D7%9C%D7%90-%D7%9E%D7%99%D7%9C%D7%94-%D7%92%D7%A1%D7%94-%D7%94%D7%A8%D7%94%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%A2%D7%9C-%D7%A4%D7%95%D7%9C%D7%9E%D7%95/

يوسي ملمن. (١٨ شباط، ٢٠٠٥). هموساد همبتسعي شل مائير داجان (الموساد التنفيذي التابع لمائير داجان). تم الاسترداد من واللا: http://news.walla.co.il/item/673121

يوسي ميلمان. (٢٣ أيار، ٢٠٠٤). هشاباكدراش شفيون، آز هو دراش (الشاباك طلب مساواة، اذا هو طلب). تم الاسترداد من هآرتس: http://www.haaretz.co.il/news/health/1.968955

* مدير مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني

عودة إلى «خلط الأوراق» فى سوريا

محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

بعد الفراغ من أعمال مؤتمرى «وارسو» الذى خططت له الولايات المتحدة لتأسيس تحالف دولى ضد إيران (١٣-٢٠١٩/٢/١٤)، وسوتشى الذى رتبت له روسيا مع حليفيها الإيرانى والتركى (٢٠١٩/٢/١٤) للإمساك بأوراق تطورات الأزمة السورية وضبط مساراتها بعيداً عن ضوضاء الوجود العسكرى الأمريكى الذى قرر الانسحاب بإرادة منفردة تاركاً حلفاءه يتخبطون فى البحث عن ملاذات للإنقاذ، بعد هذا كله كان السؤال الذى شغل جل المراقبين والمهتمين بأحداث الشرق الأوسط وتفاعلاته الصاخبة هو: إلى أين ستتجه الأحداث فى المنطقة بعد انتهاء هذين المؤتمرين بحلوهما ومرهما؟

الأمريكيون فشلوا بامتياز فى جعل مؤتمر وارسو منصة لتأسيس تحالف دولى ضد إيران، على غرار التحالف الذى سبق أن أسسوه لمحاربة تنظيم »داعش« الإرهابى. روسيا قاطعت المؤتمر واختارت أن تعقد مؤتمراً منافساً ومتزامناً مع المؤتمر الذى أعدت له واشنطن.

أما الضربة الأهم فكانت من الحلفاء الأوروبيين حيث قررت الدول الكبرى فى الاتحاد الأوروبى تخفيض مستوى مشاركتها فى المؤتمر. أوروبا فعلت ذلك لأنها تعارض الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى الموقع مع إيران، ولأنها حريصة أشد الحرص على أن تبقى إيران هى الأخرى ملتزمة بهذا الاتفاق ولا تنسحب منه. لذلك فشل مؤتمر وارسو فى الخروج بخطة عمل وآليات محددة لمواجهة «التهديد الإيرانى»، وكل ما تحقق هو أنه تحول إلى «عرس تطبيعى» للعلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

على الجانب الآخر، لم يفشل مؤتمر سوتشى فى أهدافه، لكنه لم يحقق اختراقاً له معنى فى أهم ملفاته: ملف من سيملأ فراغ الانسحاب الأمريكى من شمال سوريا، وملف حسم مشكلة إدلب، وملف لجنة الدستور.

البيان الختامى الذى صدر عن قمة سوتشى أكد أن الرؤساء «بحثوا الوضع فى شمال شرق سوريا، واتفقوا على تنسيق أعمالهم لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة مع احترام سيادة ووحدة الأراضى السورية«، كما أكد الرؤساء «عزمهم على إطلاق اللجنة الدستورية فى وقت مبكر» وبعد ذلك راح كل منهم يدافع عن مصالح بلاده فى سوريا.

ففى حين اعتبر الرئيس الروسى أن نية واشنطن الخروج من سوريا «هى خطوة إيجابية» إلا أنه أكد أنه »يجب أن تستعيد دمشق السيطرة على هذه المنطقة« (شمال شرق سوريا)، أما الرئيس أردوغان فقد شدد على ضرورة «تطهير منطقة (منبج) وشرق الفرات من العناصر الانفصالية وتسليم المناطق للسلطة الشرعية» وأكد أن بلاده «تدعم فكرة المنطقة الأمنية (فى سوريا) بما يخدم إزالة مخاوفنا بشأن الأمن القومى». فى حين أن الرئيس الإيرانى أبدى قلقه لما اعتبره «المؤامرة طويلة الأمد» الأمريكية ضد سوريا، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة «لن تتوقف عن التدخل فى شئون سوريا».

هذا التوافق المحدود فى الرؤى والمواقف بين أطراف قمة سوتشى لم يستطع الصمود أمام المفاجأة الأمريكية غير المنتظرة للجميع بالعدول عن الانسحاب الكامل من سوريا. وبقدر ما أربكت هذه المفاجأة حسابات أطراف «قمة سوتشى» بقدر ما جدد فشل «مؤتمر وارسو» التحديات التى لم يستطع منظموه مواجهتها.

فمظاهر السعادة التى اكتسى بها العشاء الشهير بين وزراء خارجية عرب مع رئيس الحكومة الإسرائيلية فى وارسو، لم تستطع إخفاء مشاعر البؤس والاكتئاب عند الإسرائيليين بسبب فشل مؤتمر وارسو فى التأسيس لتحالف دولى ضد إيران يعمل على الاتجاه الذى تريده إسرائيل بتحويل إيران إلى «المصدر الرئيسى لدعم الإرهاب وتهديد الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط». أفاق الإسرائيليون على حقيقة أنهم «وإن كانوا قد كسبوا بعض العرب، فإنهم خسروا روسيا وتركيا» وهما الطرفان المحوريان فى أى جهود حقيقية لاحتواء إيران، أو على الأقل لإخراجها من سوريا، وليس الشركاء العرب.

الوعى بهذه الخسارة قادهم إلى الوعى بخسارة أخرى، وهى مصداقيتهم فى التصدى لإيران أمام شركائهم العرب. تزعزع هذه المصداقية قد يؤدى إلى احتمال حدوث فتور فى اندفاعة التطبيع العربية مع إسرائيل والتى تأسست على توقعات بقدرات إسرائيلية كبيرة على احتواء الخطر الإيرانى. هذا كله عاد بالإسرائيليين إلى المربع الأول مجدداً وفرض عليهم السؤال الصعب المختلف على إجابته: هل الحرب هى الحل الوحيد الممكن مع إيران؟

الإحباط الذى عاد به الإسرائيليون من وارسو امتد إلى الأتراك بعد عودتهم من سوتشى بسبب الإعلان الأمريكى عن الإبقاء على ٤٠٠ جندى بعد سحب القوات الأمريكية من سوريا على أن يتم، تقسيم هذه القوة بين المنطقة الأمنية التى يجرى التفاوض عليها فى شمال شرق سوريا وبين القاعدة العسكرية الأمريكية فى «التنف» التى تقع على الحدود بين سوريا والعراق والأردن. ليس هذا فقط بل إن واشنطن تعمل على أن يدفع الشركاء الأوروبيون بـ «١٨٠٠ جندى» ليشاركوا مع القوة الأمريكية لتأسيس «المنطقة الأمنية» وللحيلولة دون تمكين تركيا من التنكيل بالحلفاء الأكراد السوريين.

هذا القرار الأمريكى المفاجئ أعاد خلط الأوراق وأربك حسابات كل الأطراف وأولهم تركيا إضافة إلى روسيا وإيران وسوريا، وأعاد قدراً من الطمأنة إلى الحليف الإسرائيلى بإعادة تأكيد بقاء قوات أمريكية حتى ولو كانت رمزية فى سوريا وإلى الحليف الكردى، فى ظل ما أوضحه الأمريكيون من رفض أى انتشار للقوات التركية فى «المنطقة الأمنية» التى يجرى إعدادها فى شمال شرق سوريا.

واشنطن بهذه الخطوة تعيد نفسها مجدداً للإمساك بورقة ضغط قوية فى العملية السياسية السورية وفرض شروطها، وهذا تطور سيئ بالنسبة لروسيا التى كانت تمنى نفسها بالرحيل الأمريكى، وسيئ أيضاً لسوريا التى كانت تنتظر عودة الأكراد السوريين مجدداً إلى «الوطن الأم»،وهذا لن يتحقق بعد أن وعدتهم واشنطن بتوفير الحماية التى كانوا يأملونها وحذرتهم من أى تفاهمات مع دمشق.

أما إيران فتدرك أنها المستهدفة بهذه الخطوة الأمريكية، إذ ربما تعيد واشنطن ربط رحيلها عن سوريا برحيل إيران، لكن الأهم هو أن تركيز الأمريكيين على إبقاء قواتهم فى «قاعدة التنف» ومنطقة الـ ٥٥ كم التى تقع فى محيطها سيبقى «طريق بغداد– دمشق» مغلقاً، وسيعرقل تنفيذ «طريق طهران بيروت» ربما إلى أجل غير

مسمى. وهذه كلها تطورات وتداعيات من شأنها إرباك حسابات جميع الأطراف، وفرض واقع جديد لتوازن القوى فى سوريا بعد مؤتمرى وارسو وسوتشى لم يكن ينتظره أو يأمله أى منهم.

هل يخسر الأسد من قرار ترمب البقاء في سوريا؟

روبرت فورد ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٢/٢٦

تبدو السياسة الأميركية في سوريا في حالة من الفوضى. في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترمب أنها ستسحب جنودها من شرق سوريا في غضون أربعين يوماً. بعد ذلك، تحولت الأيام الأربعون إلى أربعة أشهر. ومطلع الأسبوع الماضي، بدلت إدارة ترمب قرارها وأعلنت أنها ستترك في شرق سوريا ٢٠٠ جندي. وبعد يومين، ارتفع العدد إلى ٤٠٠ جندي.

أما عن المدة التي سيبقى خلالها الجنود في سوريا، فقال مسؤول أميركي رفض كشف هويته إنهم سيبقون لـ«مدة معينة». في النهاية، يبدو واضحاً أن واشنطن لا تعلم حتى هذه اللحظة عدد الجنود الذين سيبقون داخل شرق سوريا وإلى متى سيبقون.

المؤكد أن ثمة مفاوضات مكثفة تجري على قدم وساق الآن داخل واشنطن بين البيت الأبيض الراغب في الانسحاب من سوريا ومسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية، وكذلك مع أعضاء جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس ومراكز استراتيجية معنية بالسياسة الخارجية، يحثون جميعاً في اتجاه الإبقاء على قوات أميركية داخل سوريا.

وحتى الآن، لم تفلح هذه المفاوضات في التوصل إلى إجماع بخصوص ماهية المصلحة الوطنية الأميركية في سوريا. والواضح أن واشنطن ليست لديها أولويات واضحة، مما يعني أن هؤلاء الجنود الـ٤٠٠ والطائرات التابعة للقوات الجوية الأميركية التي تحلق في الأجواء السورية، أمامهم مهام كثيرة للغاية. على سبيل المثال، يتعين على هذه القوات الحيلولة دون استخدام إيران الطريق المؤدية من العراق قرب التنف، حتى داخل دمشق، بهدف معاونة إسرائيل على هذا الصعيد. أيضاً، يجب أن تعمل تلك القوات على منع عودة تنظيم «داعش» إلى شرق سوريا، وذلك بالتنسيق مع «قوات سوريا الديمقراطية». أما بالنسبة لمسألة كيف ستتمكن القوات الأميركية و«قوات سوريا الديمقراطية» من إصلاح المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية التي شجعت البعض على الانضمام إلى «داعش»، فلا أحد يتعرض لها بالمناقشة.

ومن المفترض كذلك من الجنود الـ٤٠٠ أن يوفروا الحماية للأكراد السوريين ومشروع الحكم الذاتي الخاص بهم في مواجهة تركيا وحكومة الأسد.

يذكر أن ثمة ارتباطاً عاطفياً قوياً بين الأميركيين وحلفائهم الأكراد. ولا يزال الأميركيون يأملون في أن تقبل تركيا بحكم ذاتي محلي لأكراد سوريا، لكن ليس بمقدورهم قول هذا الأمر مباشرة لأنقرة. ولسوء حظ واشنطن، يدرك الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الرسالة الأميركية.

وتبدو تلك ثلاث مهام ضخمة بالنسبة لقوة صغيرة من الجنود الأميركيين. هل يمكن لـ٤٠٠ جندي أميركي حتى لو كان الواحد منهم في قوة سيلفستر ستالون أو بروس ويليس، إنجاز كل هذه المهام في مواجهة روسيا وتركيا وإيران ونظام الأسد ومتطرفي «داعش»، خصوصاً إذا ما تعاون أحدهم ضد الأميركيين؟

تتمثل إجابة إدارة ترمب في أن لندن وباريس ستنشران ألف جندي لمعاونة الأميركيين، لكن حتى الآن لم تعلن أي من لندن أو باريس موافقتها على الطلب الأميركي.

يذكر أن العلاقات الأميركية مع غرب أوروبا في أسوأ حالاتها اليوم منذ ٧٠ عاماً، وتساور لندن وباريس شكوك كبيرة حول مدى الالتزام الأميركي تجاه سوريا. هل يمكن لأي جهة الوثوق بما يعلنه ترمب ومسؤولوه على المدى الطويل؟

من بين الذين وثقوا بكلمة ترمب والآن مني لتوّه بخسارة كبيرة، على الأقل على المدى القصير، الأسد. لقد كان الرئيس السوري واثقاً بأن ترمب سيسحب قواته. وعليه، رفض عرضاً روسياً لمقايضة تقديم تنازلات بخصوص إقامة حكم ذاتي محلي للأكراد مقابل موافقة الأكراد على نشر قوات من الجيش العربي السوري في مناطق بشرق سوريا وعلى امتداد الحدود.

الآن، وبسبب القرار الجديد من واشنطن، خسر الأسد أفضل فرصة سنحت أمامه منذ عام ٢٠١٢ لاستعادة السيطرة على الحدود الشرقية لسوريا. وسيضطر الأسد للانتظار «مدة معينة» قبل أن تحين فرصته التالية لعقد اتفاق مع الإدارة الكردية.

ومع هذا، تظل الحقيقة أن الأسد يتسم بالصبر، بينما يفتقر إليه ترمب، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠. وربما يقبل الأوروبيون بالطلب الأميركي ويرسلون بعض القوات إلى شمال سوريا. وحتى إذا أرسلوا قوات، فلا أحد في واشنطن أو لندن أو باريس يدرك ما الحل الطويل الأمد في سوريا.

من جهته، لن يرحل الأسد عن سوريا، ولن ترحل إيران عن سوريا، ولن تضغط روسيا على أي منهما. أما «داعش»، فسيعمد إلى استغلال الدعم الغربي للأكراد السوريين لتجنيد مزيد من المقاتلين العرب في إطار حرب العصابات التي يخوضها، وستواجه القوات الغربية مزيداً من الهجمات المتطرفة.

وبطبيعة الحال، ستعاون الاستخبارات السورية هذه القوات المتطرفة، مثلما حدث أن عاونت تنظيم «القاعدة» في العراق.

يذكر أن انتحارياً فجر نفسه الشهر الماضي في منبج وقتل ٤ جنود أميركيين.

أما الرأي العام الأميركي، فيملك الصبر اللازم لـ«مدة معينة». لقد زرت ولاية يوتاه ذات التوجهات المحافظة في غرب الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، وتحدثت إلى مجموعة من المواطنين بلغ عددهم نحو ١٠٠ شخص حول سوريا والعراق. وقد طلبت منهم ذكر اسميْ مدينتين في شرق سوريا، ولم يتمكن من الرد على هذا السؤال سوى اثنين فقط. أما الباقون، فالتزموا الصمت حيال سياسة ترمب في سوريا، ولم يعربوا عن تأييدهم أو رفضهم لها.

ومع هذا، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا الصبر الأميركي سيستمر لفترة طويلة. وتكشف استطلاعات الرأي أن الأميركيين يرغبون في تقليص معدل التدخل في الخارج. والآن، يقترب موسم الانتخابات الرئاسية. وبالتأكيد يدرك ترمب جيداً هذه الحقائق حتى وإن كانت النخبة المعنية بالسياسة الخارجية في واشنطن لم تدركها بعد. والتساؤل إذن: كيف ستصبح سياسة واشنطن تجاه سوريا خلال الشهرين المقبلين؟

مؤتمر ميونخ والوضع الدولي

منير شفيق - عربي ٢١ - ٢٠١٩/٢/٢٥

كان يفترض بمؤتمر ميونخ للأمن أن يكون المناسبة التي تعرض فيها الدول الكبرى استراتيجياتها، كما تحدد أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن والسلام العالميين.

ولهذا، كان مؤتمر ميونخ نقطة اهتمام قادة الدول، كما الإعلام العالمي، بل كان مرجعاً لمن يريد أن يتعمق أكثر في فهم السياسات الدولية. ولكنه منذ خمس سنوات، في الأقل، بدأ يتراجع من حيث أهميته مضموناً وشكلاً. وما كان ذلك إلا انعكاساً لما تعانيه أمريكا ودول أوروبا من تخبط وارتباك في استراتيجياتها وسياساتها. وقد وصل التراجع إلى حد عدم القدرة على التقدم بطرح استراتيجيات مدروسة ومفكراً بها جيداً. وذلك لسبب بسيط يرجع إلى عدم وجود استراتيجيات، كما كان الحال في المراحل السابقة، إلا إذا سميّت أية سياسة باستراتيجية.

فلو سألنا مثلاً ما هي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء روسيا والصين وأوروبا مثلاً، كما كان يفترض بخطاب مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي أن يعكسها في المؤتمر؟ لكن جاء خطابه ليركز على تسويغ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من سوريا، وبالرد على الاعتراضات التي وجهتها ألمانيا وفرنسا على هذه الخطوة، فضلاً عن الهجوم الذي شنه على كل من روسيا والصين وإيران وألمانيا. وكان همه الوحيد ترداد ما جاء من تصريحات ومواقف لدونالد ترامب.

وإذا وضع هذا الخطاب إلى جانب خطاب المستشارة أنجيلا مركل، فسيبدو هزيلاً حتى من منظور ردة فعل أعضاء المؤتمر الذين صفقوا بحرارة، وبإجماع، لخطاب ميركل، فيما قوبل خطاب نائب الرئيس الأمريكي ببرود، ولم يجد من يقف ليصفق له غير إيفانكا، ابنة الرئيس، ووزير الخارجية مايك بومبيو وحدهما. وهذا بحد ذاته فضيحة دالة على ما وصلته أمريكا من عزلة، ومن ضحالة وسطحية في الخطاب.

وبهذا يكون مؤتمر ميونخ قد عكس تناقضات أمريكية–أوروبية أكثر مما ظهر في مؤتمر وارسو الأخير، والذي مني بفشل أمريكي ذريع، فكان همّ نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس أن ينتقد الموقف الأوروبي؛ لأنه لم ينسحب من الاتفاق النووي مع إيران. وقد اعتبر ذلك إضعافاً لحملة العقوبات الاقتصادية، فيما ردت ميركل بأن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي "ليس الطريقة الأفضل لمواجهة أي خطر تمثله إيران"، ولحظت وقوع أمريكا في التناقض حين انسحبت من الاتفاق النووي، ثم في الوقت نفسه انسحبت من سوريا لتترك الساحة خالية لروسيا وإيران. وأخيراً وليس آخراً، راحت ميركل تذكر بمزايا التحالف الذي مثله حلف الأطلسي يوم كانت أمريكا تنظر إلى أوروبا كشريك وحليف لواشنطن، الأمر الذي يكشف عن مستوى التدني الذي وصلته العلاقة الأمريكية–الأوروبية، فضلاً عن تدني مستوى خطاب مايك بنس.

على أن أهم ما تكشَّف عنه مؤتمر ميونخ السادس والخمسين كان تصاعد التوتر بين الدول الكبرى، والتفكك العام في ما بينها من جهة، وتزايد المخاوف من تجدد سباق التسلح، خصوصاً مع انسحاب كل من أمريكا

وروسيا من المعاهدة النووية للصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، من جهة أخرى. فقد عبرت الخطابات كلها عن توتر في العلاقات وإطلاق التهم جزافاً، ووصل الأمر إلى حد تهديد بنس بأن أمريكا قد لا تساعد في حماية أوروبا إذا استمرت ألمانيا في استيراد الغاز من روسيا، وفي حال عدم المشاركة الأوروبية في زيادة موازنات الدفاع في حلف الأطلسي، فضلاً عن هجومه على الخسائر التي تسببها السيارات الألمانية للاقتصاد الأمريكي، وهدد باتخاذ إجراءات عقابية بحقه، فيما ردت المستشارة أنجيلا ميركل بقوة على هذه الاتهامات، إذ أكدت على حاجة ألمانيا لاستيراد الغاز من روسيا، ورفضت هجوم بنس على سيارات ألمانيا التي اعتبرتها مفخرة لألمانيا، بل ذكرته أن شركة بي أم دبليو لها مصنع ضخم في نورث كارولاينا يعود بالمنافع المالية الكبرى لأمريكا.

هذا ولم تكن اللهجة التي رد فيها سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسية ورئيس الوفد الروسي لمؤتمر ميونخ أقل شدة من نبرة مايك بنس، وهو يوجه النقد لروسيا وخرقها للمعاهدة النووية الخاصة بالصواريخ المتوسطة التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي، وذلك فضلاً عن نقده للسياسات الأمريكية في عدد من القضايا من أوكرانيا وسورية إلى فنزويلا.

طبعاً لم تكن الخطابات الصينية والأمريكية بعيدة من التوتر الشديد إزاء بعضهما. وكذلك ما ظهر من مشادة روسية–بريطانية، كما بين دول الغرب عموماً وبين روسيا حول أوكرانيا. هذا، ولم تتجنب روما وباريس إخفاء ما بينهما من توتر شديد، الأمر الذي يسمح بالقول أن الوضع الدولي على مستوى القوى الكبرى لم يكن يوماً متفككاً ومتصارعاً ومتوتراً، كما هو في المرحلة الراهنة. فالعلاقات الدولية في حالة من الفوضى والسيولة مما يفترض أن يُقرأ ضمن موضوعات جديدة لا تكون عبئاً على ما ساد من موضوعات حول العلاقات بين الدول في مرحلة الحرب الباردة، ولا حتى في المرحلة التي تلتها إلى مجيء دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. فدونالد ترامب ورث علاقات دولية متفككة متضاربة ومتوترة، وفي حالة فوضى وسيولة، ولكنه راح يزيدها، من كل هذا، زخما. ويرجع ذلك إلى ما يحمله من مشروع داخلي أمريكي–أمريكي ومشروع خارجي أخضعه لمشروعه الأول.

تصاعد الخلافات والتناقضات الأمريكية–الأوروبية والأمريكية مع أغلب دول العالم، ولا سيما روسيا والصين، من شأنه أن يعطي فرصاً أكبر للشعوب والمقاومات في مواجهة العدوانية الإمبريالية الأمريكية

أما البعد الآخر الذي أخذ يزيد، بدوره، سمات الوضع الدولي إرباكاً جديداً؛ فيتمثل في ما أخذ يحدث من تطوير في التقنية العسكرية الروسية يتفوق على الأمريكية، لا سيما في مجالات الصواريخ.

وباختصار، فإن الوضع الدولي الراهن الذي راح يتسّم بالتوتر في العلاقات في ما بين القوى الكبرى، وفي تصاعد الخلافات والتناقضات الأمريكية–الأوروبية والأمريكية مع أغلب دول العالم، ولا سيما روسيا والصين، من شأنه أن يعطي فرصاً أكبر للشعوب والمقاومات في مواجهة العدوانية الإمبريالية الأمريكية، خصوصاً الإفلات من العقوبات التي تتعرض لها إيران وروسيا وسورية وفنزويلا والمقاومتان في لبنان وفلسطين.

وأخيراً، تبقى ملحوظتان على هامش مؤتمر ميونخ: الأولى انسحاب وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير من المؤتمر في يومه الثاني. ويعود السبب، كما يبدو، إلى ما أُعلن من ترحيب المانيا بإدراج

الاتحاد الأوروبي للسعودية على قائمة الدول المتراخية في ما يتعلق بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وقد جاء هذا التطور ضربة أخرى لمؤتمر ميونخ، وفرض على الجبير أن ينسحب بهذه الطريقة المهينة.

أما الملحوظة الثانية، فتتعلق بالتظاهرة الاحتجاجية خارج المؤتمر على سياسات العسكرة وسباق التسلح، والذهاب بالعالم إلى حافة الهاوية.

استراتيجيات القوة وأدوات الصراع

مصعب الجمال . عربي بوست . ٢٠١٩/٢/٢٦

قديماً كانت القوة العسكرية والخطة المحكمة من أهم أسباب ترجيح كفة الصراع لمصلحة طرف على حساب الآخر.. المعادلة واضحة: قوة عسكرية قوية واستراتيجية وخطة محكمة تساوي انتصاراً. لكن هذه المعادلة لم تعد كافية في العصر الحالي لحسم الصراع، لعوامل متعددة، لعل أهمها التطور التكنولوجي والمعلوماتي الهائل الذي يتسارع باطراد. ستظل أهم عناصر نجاح أي كيان هي قوة استراتيجيته وتكتيكاته، ودراسته منهجية خصومه ومنافسيه، وهو ما يجعله أقدر على المناورة التي تزيد من فرص نجاحه.

ماذا تعني استراتيجيات القوة؟

تخيَّل أن لديك مبلغاً من المال تسعى لاستثماره في مشروعٍ ما، ودخل أحد اللصوص منزلك وسرقك تحت تهديد السلاح. هنا استخدم هذا اللص قوة صلبة متمثلة في عملية السطو ذاتها وفي تهديده بالسلاح. لكن من جهة أخرى، إن كنت تحتفظ بهذا المبلغ في حسابك البنكي واستدرجك أحد المخترقين وزوَّر بياناتك، ومن ثم سرق حسابك، فهنا استخدم هذا اللص ما يُعرف بالقوة الحادة، التي تتمثل في استخدامه الأدوات الحديثة من تكنولوجيا ومعلومات لسرقتك. وأخيراً، تخيَّل أنك قابلت شخصاً أقنعك بفكرة مشروعٍ تستطيع أن تستثمر فيه أموالك، وأعطيته أموالك لكي يستثمرها، وبالفعل حقق وعده لك، فأجبرك بوفائه بوعده على احترامه، وتدريجياً أصبحت هناك ثقة بينك وبينه، غالباً ما ستتطور بشكل إيجابي مستقبلاً. هنا يكون هذا الشخص قد استخدم ما يُعرف بالقوة الناعمة لجذبك إليه. فالقوة هي القدرة على التأثير لتحصيل ما تريد، سواء كانت قوة صلبة تتبنى سياسة الترهيب والترغيب (العصا والجزرة)، أو حادة تتبنى سياسة الخداع والتضليل باستخدام المعلومات والتطور التكنولوجي، أو ناعمة تتبنى سياسة الجذب ومن ثم الإقناع.

روسيا اليوم تختلف عن سوفييت الأمس

في الحرب العالمية الثانية أدى إغفال الاتحاد السوفييتي أهمية القوة الناعمة باعتبارها إحدى ركائز الصراع، إلى التفكك والانهزام رغم قوته العسكرية الصلبة التي لا يستهان بها آنذاك. في المقابل، كانت أمريكا تعي أهمية القوة الناعمة، بالإضافة إلى قوتها العسكرية الصلبة، فكانت الأفلام وموسيقى الروك وغيرهما، من الأدوات الناعمة التي نفذت إلى قلب المجتمع السوفييتي، محدثةً حالة من التخبط المجتمعي وتأليب الشعب السوفييتي على حكامه. واليوم روسيا تجيد تحقيق التناغم بين استراتيجيات القوة، فروسيا اليوم تختلف عن سوفييت الأمس، وعلى الرغم من قوتها الصلبة العسكرية التي لا يستهان بها، فإن لها اهتماماً مولعاً بالقوتين: الناعمة والحادة. استعملت روسيا القوة الحادة لتغزو أمريكا دون أن تطلق رصاصة واحدة، فما يحدث الآن من حروب داخلية بين مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية كان أحد أهم أسبابها التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، وذلك وفقاً لاستراتيجية القوة الحادة التي تتبناها.

أمريكا ترامب

حتى أواخر عهد أوباما، كانت أمريكا تحتل المركز الأول عالمياً في اعتماد أدوات حقيقية تنسجم مع استراتيجية القوة الناعمة، فوفقاً لمؤشر قياس القوة الناعمة الذي تصدره مؤسسة بورتلاند البريطانية، كانت أمريكا تحتل المركز الأول عالمياً في عام ٢٠١٥، وتراجعت بعهد ترامب لتصبح المركز الرابع عالمياً في عام ٢٠١٨. اعتمد نهج ترامب على التركيز على قوة أمريكا الصلبة وفقط، فهو لا يولي القوتين الناعمة الجاذبة أو الحادة الرقمية الاهتمام الكافي، في الوقت الذي تولي فيه دول مثل روسيا والصين القوتين الحادة والناعمة، فضلاً عن الصلبة، اهتماماً كبيراً جداً.

الشرق بين رحا القوتين

يتفاوت إلمام دول الشرق الأوسط بوعيها بأدوات الصراع الحديث، فبنظرة إلى هياكل الدول وبرامجها وموازنتها تستطيع أن تعرف مقدار وعيها بأهمية استراتيجيات القوة. في مايو/أيار ٢٠١٧، أسست الإمارات ما سمَّته «مجلس القوة الناعمة»، الذي يتبع مجلس الوزراء الإماراتي، وانعكس ذلك على تفعيل أدوات القوة الناعمة. فبنظرة سريعة، تجد أن الإمارات قبل عام أسست مركز الشباب العربي، الذي يقوم –وفق تعريفهم إياه– بعمل مشاريع ومبادرات استراتيجية للشباب العربي، ومتابعة تأثيرها بالدول العربية. برامج القيادات الإعلامية العربية الشابة تلك تقوم من خلالها باستضافة وتدريب ٢٠٠ إعلامي من شباب الوطن العربي، وغيرها من المشاريع التي تعد استثمارا ناعماً سيحصد نتاجه لاحقاً.

تناغم استراتيجيات القوة

أسهمت حالة التناغم والتكامل بين استراتيجيات القوة بأنواعها في وفرة أدوات الصراع، فكوريا الشمالية مثلاً، رغم أنها تعاني حصاراً اقتصادياً دولياً تبنَّت استراتيجية القوة الحادة، التي أسفرت في عام ٢٠١٧ عن اختراقها منظومة الصحة في بريطانيا وعدة دول أوروبية أخرى، بشكل وصفه البيت الأبيض بأنه الأكثر تدميراً وتكلفة في التاريخ. إذ تعطلت جميع سجلات المرضى بالكامل في أكثر من مدينة بريطانية وأوروبية، وكان كل ذلك بهدف الحصول على أموال تساعد في تقوية الاقتصاد الكوري الشمالي (تقوية قوتها الصلبة). ولعل أكثر ما يشغل وزراء المالية ومديري البنوك المركزية بمعظم الدول الآن تخوُّفهم من تكرار تلك الهجمات الحادة وبشكل أكثر تطوراً وأكبر تأثيراً. إن الوعي باستراتيجيات القوة وتنوعها وتحقيق التناغم بينها؛ ومن ثم تحديد التكتيكات واختيار الأدوات الأنسب لكل حدث وموقف– هو صمام الأمان وضامن النجاح لأي كيان بهذا العصر. نحن في عصر وصفه رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو، بأنه «بضغطة زر واحدة تستطيع تركيع أمة بأكملها». فإن كنت تعتقد أنك باعتبارك كياناً أو دولة أو تنظيماً على حق، فاعلم أنه لا بد للحق من قوة صلبة وحادة وناعمة تحميه، أو اترك الملعب واجلس على مقاعد المتفرجين حتى يأتي دورك كضحية، فلا مكان في ملاعب اليوم لـ «الدَقّة القديمة».